الضبط الاجتماعى والأوضاع الأمنية فى المجتمع الليبى

دراسة سوسيوأنثروبولوجية لسكان عمارات القوشى

سحر أحمد محمد خليفة

مدرس علم الاجتماع شعبة الانثروبولوجيا والفولكلور

جامعة حلوان

الملخص العربي

يعد موضوع الضبط الاجتماعى والأمنى من الموضوعات الهامة التى تعنى بها الدراسات الأنثروبولوجية والتى يجب التطرق إليها لما لها من تأثير هام على نمو المجتمع وازدهاره، حيث أن الضوابط الاجتماعية تنقسم إلى العبادات والمعاملات والأخلاقيات والعقوبات. ومن ثم فإن علاقة النظم بالضبط الاجتماعى تؤثر على البناء الاجتماعى الكلى، ودور الضبط الاجتماعى لن يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الوظيفي بين النظم. ولذلك لابد من التعرف على القضايا المجتمعية التى تؤدى إلى انحراف الشباب من الجنسين ودراسة العادات والمعتقدات الموجودة بالمجتمع، وتحليها فى ضوء النظريات وأهداف الدراسة للكشف عن أساليب حل المنازعات – أسباب الانحراف – الجرائم الأكثر انتشاراً بالمجتمع، وأنماط وأساليب الضبط السائدة فى المجتمع الليبى ومدى استجابة الأفراد لها .

أهمية الدراسة:- تسعى هذه الدراسة إلى تقديم دراسة متكاملة حول ظاهرة الانحراف ودور الضبط الاجتماعى والأمنى فى منطقة القوشي بليبيا، بما يشمل مظاهرها وأسبابها وطرق حلولها من خلال الدراسة الميدانية .

أهداف الدراسة :-

١- التعرف على أنواع الجرائم والأسباب المؤدية للانحراف ودوافعه، ونوع الفئة التى تنتشر بينها الجريمة.
٢- دور النظم التى تحكم الحياة الاجتماعية، ودور الضبط الاجتماعى الرسمى والعرفى لحل المشكلات داخل الحى.
٣- التعرف على أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الجرائم وأنواع الانحراف يعزى لمتغير الجنس والنوع والوظيفة والمؤهل العلمى .

تساؤلات الدراسة :-

١- ما أسباب الانحراف ودوافعه؟ ما نوع الفئة التى تنتشر بينها الجريمة ؟
٢- ما دور الضبط الاجتماعى لحل المشكلات داخل الحى .؟
٣- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الجرائم الأكثر انتشاراً فى الحى وأنواع الانحراف يعزى لمتغير الجنس والوظيفة والمؤهل العلمى ؟

مجتمع الدراسة:- تعد مدينة مصراته مدينة مهمة فى قطاع هائل متصل من العالم القديم، وهى واحدة من أقدم المدن الليبية حيث جذورها تمتد الى العهد الرومانى، وتعتبر مصراته من المناطق الزراعية المهمة بليبيا، وتقدر مساحة المدينة حوالى ٤٥٠٠ كم مربع. عبية مصراته – محلة ٢ مارس بليبيا، أما محلة ٢ مارس«حى القوشى» والتى تمثل المجال الجغرافى المباشر للدراسة، فإنها تتميز بخصوصيات تجعل منها منطقة حضرية ذات خصائص متميزة داخل شعبية مصراته.

أدوات ومناهج الدراسة:- استخدمت الباحثة أدوات ومناهج البحث االأنثروبولوجى بكل مقوماته مع الفريق البحثى من الطلاب نظراً لصعوبة النزول للمجتمع بدون أفراد من قاطنيه، وتم استخدام المقابلة والملاحظة المباشرة عن مجتمع الدراسة، والاعتماد على الإخباريين فى الحصول

على بعض الإجابات من خلال استخدام دليل العمل الميدانى (استمارة المقابلة)، وتم استخدامه مع الإخباريين من كبار السن، والحصول على بيانات عن انحراف الفتيات من النساء والفتيات فى منطقة القوشى. ومن المناهج المستخدمة الاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعى بطريقة العينة باعتباره من أهم الأساليب الرئيسية فى البحوث الوصفية مما ساعد على إمكانية تقديم صورة تتسم بالشمولية والدقة.

نظريات الدراسة:- هناك العديد من النظريات التى تطرقت إلى الضبط الاجتماعى والجريمة والانحراف والقانون العرفى والرسمى والمتمثلة فى نظرية الضوابط الاجتماعية لسمنر، ونظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعى لروس الاجتماعى، ونظرية الضبط الذاتى كولى.

- نظرية التنشئة الاجتماعية:Socialization Theory احدى جوانب النسق الاجتماعى ترتبط بباقى العناصر الأخرى المتواجدة فى المجتمع، ولها وظيفة اجتماعية فى الحفاظ على البناء الاجتماعى

- نظرية الضبط الاجتماعى Social Control Theory :يرى دوركايم Dorkim أن الأعراف تعد حقائق اجتماعية موجودة فى كل مجتمع، والجريمة تقابل من قبل المجتمع بكل ردود الأفعال عن الأحداث السلبية والتى تنبع عن انهيار المعايير الاجتماعية ورفض المجتمع للأفعال المنحرفة. وتفيد هذه النظرية فى التعرف على ما يعانى منه المجتمع الليبى من مشكلات نابعة نتيجة غياب الرقابة الاجتماعية. تفترض هذه النظرية ان الجريمة تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الدافع نحو النشاط الإجرامى والضوابط الاجتماعية أو المادية التى تعمل على ردع تلك الدوافع .

-النظرية البنائية الوظيفية Function Structure Theory: تسعى هذه النظرية إلى الترابط بين النظم الاجتماعية داخل المجتمع وتعد من النظريات التى تهتم بشكل خاص بعلم الجريمة وأشكال أخرى من السلوك المنحرف، والدور الوظيفى يتضح من خلال عملية الضبط الرسمى وغير الرسمى لتحقيق التوازن الاجتماعى لتلك النظم. وتفيد هذه النظرية فى فهم ومعرفة أنواع الجريمة ودور الضبط الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى داخل منطقة القوشى

أهم نتائج الدراسة والتوصيات :-

- أظهرت نتائج الدراسة إلى أن اكثر فئات العمر التى ينتشر فيها الانحراف داخل الحى تتراوح ما بين سن ٢٠ إلى ٣٠ سنة، وتمثل تلك المرحلة الحرجة لسن الشباب والمراهقة.
- كشفت الدراسة على أن فض المنازعات فى حى القوشى يتم فى الغالب وديا بين الأسر، وإذا تعذر الأمر فهم يلجأون أولاً: إلى كبار السن للحكم بينهم ، وثانياً: يلجأون غلى الشرطة خصوصاً فى حالات القتل .
- كشفت الدراسة أن ما يتعرض له المجتمع من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية ساعد بشكل كبير فى انتشار الكثير من المشكلات والقضايا داخل الحى نتيجة لإنخفاض المستوى الاقتصادى وانتشار الفقر .
- اكدت الدراسة أن المشاجرات بين أفراد الاسرة تكون نتيجة لغياب رب الأسرة الدائم ، وأيضاً لزيادة حجم الأسرة وعدم اشباع احتياجاتهم لسوء الأحوال الاقتصادية .

- توصى الدراسة بضرورة مشاركة الشباب فى الكثير من الأمور لحل المشكلات وفتح لغة الحوار بينهم والمشاركة فى اتخاذ القرارات المصيرية والمناسبة باسلوب علمى ومنطقى.
- توصى الدراسة بضرورة تقسيم الوحدات السكنية إلى مجموعات كل مجموعة تكون لها رابطة تختار بذوى النفوذ لحل مشكلاتهم كى لا يتقلص دورهم ويشعرون بخيبة أمل وخصوصاً كبار السن داخل الحى، وضرورة الأخذ برأيهم بعين الاعتبار.
- توصى الدراسة بتخصيص باحثين من أفراد المجتمع على دراية كافية بالعادات والتقاليد بالحى، لإقناع كبار السن بأهمية التغيرات التى تحدث فى المجتمع بما يتناسب مع أفكارهم لتوعيتهم بمدى أهمية التغيير لما له من منافع ايجابية على المجتمع .

Abstract:

Subject of social control and the security one of the topics of Anthropological Studies that should be addressed as they have a significant impact on the growth and prosperity of society, where social controls are divided into worship and transactions, ethics and sanctions. Thus, the exact relationship of social systems affects the kidneys and social construction, and the role of social control will only be achieved if the functional balance between systems. And therefore must identify the societal issues that lead to deviation young people of both sexes and study habits and beliefs in society, and analyzed, in the light of theories and objectives of the study to detect dispute resolution methods - the reasons for deviation - crimes most prevalent society, patterns and methods of setting prevailing in the Libyan society and the individuals have a response.

Importance of the study: - This study seeks to provide a comprehensive study on the phenomenon of deviation and social Control and security in the region Alqoshy in Libya, including its manifestations, it causes and its solutions through field study.

Objectives of the study: -

1. Identify the types of crime and the causes of bias and motives, and the type of class that spread among them crime.
2. The role of systems that control social life, and the role of social control official and customary to solve problems within the neighborhood.
3. Recognize that there are significant differences between Jerim and the types of deviation due to the variable of sex and gender, function and qualified scientific relationship.

Questions of the study: -

1. What are the causes of the deviation and his motives? What kind of category that spread among them crime?
2. What is the role of social control to solve problems within the neighborhood?

3. Are there significant differences between the most prevalent crimes in the neighborhood relationship and the types of deviation due to gender, occupation, educational qualification?

Study Population: - The city of Misurata City important city in a huge sector is connected from the ancient world, which is one of the oldest Libyan cities where its roots extend to the Roman era and is considered Misurata important agricultural areas in Libya, the city's area is estimated about 4,500 square kilometers . Misurata City - locality March 2, Libya, and the locality of March 2 "Alqoshy District," which represents a direct geographical scope of the study, they are characterized Behavior make them with distinct characteristics within the Misrata City District urban area.

Tools and Methods of the study: - The researcher used the Find all Fundamental Search of Anthropology with all the ingredients with the research team of students tools due to the difficulty to get off to a society without members of the occupants, was the use of the corresponding direct observation for the study population, relying on the chroniclers to get some answers on the field use the working directory (interview) form, has been used with the chroniclers of the elderly, and to obtain data from the deviation of girls of women and girls in Alqoshy area. And methods used to rely on social survey sample style in a way as one of the key methods in descriptive research which helped the possibility of providing an inclusive image and accuracy.

Theories of the study: - There are many theories that touched on social control, crime and delinquency and customary law and official and social controls of the theory of Sumner, and the theory of the evolution of the means of social control to social Ross, Cole and the theory of self-adjustment. Socialization Theory: - one of the aspects of the social pattern linked to the rest of the other existing elements in the society and its social function in maintaining social construction .Social Control Theory: -

This Theory Benefit to understanding that norms are social realities exist in every society, crime matched by the community and all the reactions for adverse events, which stems from the collapse of social norms and rejection of society acts deviant. According to this theory in the identification of the suffering of the Libyan society of stemming problems as a result of the absence of social control. This theory assumes that the crime occurs as a result of the imbalance between the impulse toward criminal activity and social controls or physical works to deter those motives.

Function Structure Theory: - This theory seeks to interdependence between social systems within the community and is one of the theories that are particularly interested in the science of crime and other forms of deviant behavior, and the role job is evident through the formal setting and non-formal process to achieve social balance of those systems. () According to this theory in understanding and

knowledge of the types of crime and the role of social control formal and informal within the area Alqoshy

The most important results of the study and recommendations: -

- The results of the study showed that more age categories in which the deviation is spreading within the district ranging from age 20 to 30 years, and represents a critical stage that young age and adolescence.
- The study revealed that the settlement of disputes in Alqoshy District is mostly amicably between the families, and if you cannot understand it first resort "to the elderly to judge them, and secondly" resort boil police, especially in cases of murder.
- The study revealed that the suffering of the society of social, cultural and economic changes helped greatly to the spread of a lot of problems and issues within the district as a result of the low level Economy and widespread poverty.
- The study confirmed that the quarrels between family members is a result of the absence of the Lord of the permanent family, and also "to increase the size of the family and not to satisfy the needs of the poor economic conditions.
- Study recommends participation of young people in a lot of things to solve problems and open dialogue, including participation in the decision-making decisive and appropriate scientific and logical manner
- The study recommends that the division of housing units to all groups have the Association choose those with influence to resolve their problems so as not to shrink their role and feel disappointed the elderly within the neighborhood. And taking their opinion into account - the study recommends the allocation of researchers from members of the community adequate customs and traditions familiar with the district, to persuade the elderly of the importance of changes taking place in society commensurate with their ideas to make them aware of the extent and important of change because of its positive benefits to society.

مقدمة

يعد الضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية منذ القدم، واتخذ لتحقيقه بعض الطرق والأساليب لتنظيم المجتمع للتحكم فى سلوك أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان الأمن داخل المجتمع واستمراره، أى أن النفس الإنسانية بطبيعتها تميل إلى البحث عن الغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتنزح به عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه، ولذلك نجد أن عملية الضبط الاجتماعي عملية فعالة لها دورها قوي في توفير الرقابة الاجتماعية على سلوك الأفراد داخل المجتمع.

وللضبط الاجتماعي صوراً وأساليب يتحقق من خلالها، والتنشئة الاجتماعية هي الأداة الأولى لنقل الأساليب المكتسبة سواء كانت بالسلب أو الايجاب إلى الأبناء وتؤثر فيهم بدرجة كبيرة، وهنا يبرز دور الوالدين فى عملية التربية وضبط المجتمع. وقد اهتم الإسلام بالمجتمع وحرص أشد الحرص على حفظ كيانه وأمنه، فأصبح المجتمع الإسلامى يستمد نظامه من النهج الإسلامى الذى يعد الضابط الرئيسى الذى يكتسب منه عملية الضبط والالتزام بالمعايير، ووضع الجزاءات والعقوبات وفقاً لنوع الجريمة أو الانحراف لما يقوم عليه أسس العبادة، والقيم والمبادئ، ومن ثم فمنهج الدين الإسلامى يصلح فى كل زمان ومكان.

ويعد موضوع الضبط الاجتماعي من الموضوعات الهامة التي تناولها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، كما اهتمت به العلوم الأخرى مثل علماء التربية وعلم النفس أى علاقة العلوم ببعضها البعض ذات الصلة بحياة الأفراد وتنظيم المجتمعات.

إن لكل مجتمع معايير للسلوك ارتضاها ومتفق عليها من قبل الجماعة، ويحاول المحافظة عليها وينقلها لأبنائه كى يحافظون عليها ويلتزمون بها فى سلوكياتهم، ولكننا نجد أن البعض يحيدون عنها وبذلك يعتبرون من وجهة نظر المجتمع منحرفين وسلوكهم يصبح مختلف عن الآخرين من أفعال وقيم وعادات، وبذلك ينقضهم المجتمع ويبتعد عنهم وينبذهم. ومما لا شك فيه أن الخروج عن المعايير المؤلوفة يؤدى إلى الانحراف، وبالتالى تظهر مشكلات اجتماعية عديدة تهدد كيان المجتمع بأكمله وتجعله قابل للانهيار، ولذلك يجب المحافظة على المجتمع ومقاومة الجريمة والانحراف ومعرفة الأسباب التى يؤدى إليه والقضاء عليها .

مما لا شك فيه أن دراسة الضبط الاجتماعى والأوضاع الأمنية من الموضوعات التى تهتم بها الدراسات الأنثروبولوجية خاصة، لأن التعرف عليها كظاهرة اجتماعية والقضاء عليها يسهم اسهاما كبيراً فى نمو وتقدم المجتمع وإزدهاره، لذا وجب التطرق إلي تلك القضايا والمشكلات التى يتعرض لها المجتمع ومحاولة التصدى لها.

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع الضبط الاجتماعى والأمنى بمنطقة القوشى من أكثر القضايا أهمية ومن أخطرها والتى تهدد كيان المجتمع، بما فيه من سلبيات تؤثر على بنيان المجتمع فى عدم تحقيق أهدافه المنشودة، فالانحراف يهدد كيان المجتمع ويهدد أمنه واستقراره ويعطل مصالح المجتمع ويضيع جهد أبنائه ويهدد سعادة الأفراد داخل المجتمع، كما يعرض الفرد للعقاب والجزاء وتدمير حياته كلياً. ولا شك أن المشكلة تكمن فى معرفة مدى تأثير قوانين الضبط الاجتماعى على أفراد المجتمع بمنطقة القوشى محلة ٢ مارس بليبيا ليس فقط على الصعيد الفردى، ولكن على الصعيد الاجتماعى أيضاً، وتحاول الدراسة الأنثروبولوجية هنا الكشف عن عمليات الانحراف والجريمة كظاهرة اجتماعية تبدأ بالتعرف على الأسباب المؤدية لقيام الأفراد بالانحراف، ثم التعرف على الضبط الاجتماعى والأوضاع الأمنية والدور الوظيفي الذى يقوم به وتأثيره على النظم الأخرى التى تحقق الأمن ونمو المجتمع، ثم تحديد الملامح الأساسية للجريمة والانحراف ومحاولة ردعها والتغلب عليها، ومن ثم يتضح دور كل من القانون العرفى والوضعى معاً داخل المنطقة. وتحاول الدراسة الكشف عن المشكلات التى أدت إلى تطور هذه الظاهرة وانتشارها، وهل يعود انتشارها إلى الأسرة أو إلى الظروف المحيطة بأفراد المجتمع نتيجة لعدم توفر الخدمات والرعاية الصحية والتعليمية أو نتيجة لعدم قيام المؤسسات الاجتماعية بدورها على أكمل وجه كان سبباً فى ظهور الانحراف فى المنطقة، وهل هناك دور لوسائل الإعلام فى عملية تطور الجريمة والانحراف فى المنطقة أم لا.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تقديم دراسة متكاملة حول ظاهرة الانحراف والضبط الاجتماعى والأمنى فى منطقة القوشى بليبيا، بما يشمل هذه الظاهرة من أسباب ومشكلات ناجمة عنها، وايجاد طرق وحلول لها من خلال الدراسة الميدانية. كما تهتم الدراسة بإبراز بعض التصورات المقترحة التى يمكن تطبيقها للتغلب على هذه المشكلة من خلال تدعيم سبل التعاون بين أفراد المنطقة والشرطة فى مواجهة ظاهرة الانحراف للقضاء عليها والمساهمة فى الحصول على نتائج وتوصيات تدعم الأهالى والشرطة فى مواجهة الجريمة والانحراف من أجل النهوض بالمجتمع الليبى عامة، ومنطقة القوشى خاصة فى كافة المجالات. كما نجد تقلص اهتمام الدراسات الأنثربولوجية فى دراسة المجتمعات التقليدية واتجاهها لدراسة المجتمع الصناعى أو الحضرى وعدم الاهتمام بمشكلات المجتمعات التى تعانى من الفقر والانحراف.

أهداف الدراسة:

١ – التعرف على أنواع الجرائم والأسباب المؤدية للانحراف ودوافعه.

٢– نوع الفئة التى تنتشر بينها الجريمة فى المنطقة والجرائم الأكثر انتشاراً.
٣– دور النظم التى تحكم الحياة الاجتماعية، ودور الضبط الاجتماعى لحل المشكلات داخل المنطقة.
٤– التعرف على أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الجرائم وأنواع الانحراف يعزى لمتغير الجنس والنوع والوظيفة والمؤهل العلمى؟

تساؤلات الدراسة:

١– ما أسباب الانحراف ودوافعه؟
٢– ما نوع الفئة التى تنتشر بينها الجريمة فى الحى، وما الجرائم الأكثر انتشاراً؟
٣– ما دور النظم التى تحكم الحياة الاجتماعية، وما دور الضبط الاجتماعى لحل المشكلات داخل المنطقة؟
٤– هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الجرائم الأكثر انتشاراً فى الحى، وأنواع الانحراف يعزى لمتغير الجنس والوظيفة والمؤهل العلمى؟

المجال العلمى للدراسة:

الدراسة وفقاً لأهدافها وتساؤلاتها تنتمى إلى مجال العلوم الإنسانية وتحديداً الدراسات الاجتماعية المتعلقة بعلم الأنثروبولوجيا خاصة والاجتماع عامة، والمزاوجة بينهم فى استخدام المنهج السوسيوأنثروبولوجى لتحليل المادة الاحصائية المستخلصة من الوصف التحليلى للدراسة الكمية والكيفية، وما يتعلق بالجريمة والانحراف وفقاً لمتغير الجنس والنوع والوظيفة. هنا تحاول الباحثة توضح أهمية دور الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى دراسة منطقة القوشى للتعرف على العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين أفراد المجتمع والتمايز العرقى فيما بينهم وبين أفراد المجتمع الأصلى، وتحديد الدور الذى يقوم به كبار السن ووظيفتة فى عملية الضبط الاجتماعى التى تحدد مفهوم الدور للأفراد داخل المجتمع والمرتبط بالعادات والمعايير المحددة لمن يخالفها.

مصطلحات الدراسة:ـ

مفهوم الضبط الاجتماعي The Concept of Social Control :

نظام وضع لحل المشكلات التى تواجه التغير الاجتماعي، ويرتبط فى كثير من المجتمعات بأعمال المتطوعين وذوى النفوذ فى حل المشكلات التى ظهرت نتيجة التغيرات الصناعية والحضرية (Janowitz, Morris. 1975, pp.82, 108).

التعريف الإجرائى للضبط الاجتماعى: يعد مخطط اجتماعى الغرض منه تقنين سلوك الأفراد نحو الاتجاه الخاطىء والسيطرة عليه للحفاظ على القيم المجتمعية.

الجريمة Crime:

تعتبر السلوك السيئ والسلوك المعادي للمجتمع وأعمال مذمومة وما شابه ذلك، وتعريف الجريمة يحدد موضوع الانضباط ويعد السلوك الذى ينتهك القانون (Kramer, Rona C., 1985, p.471).

والتعريف الاجرائى لها أعمال منافية للقانون الاجتماعى تهدد كيان المجتمع وتأخره نحو التقدم الحضارى.

الجرائم Criminal:

تعد أعمال محرمة ولكنها ممنوعه بطريقة خاصة. مثل الإفتراء على شخص ظلماً أو انتهاك حرمته. هنا يرى ماتيسون عام ١٩٩٠ يتم معاقبة الجناة وتحقيق نظام العدالة الجنائية مثل (الجزائية، الاجتماعية، الشرعية) للردع والوقاية وإعادة التأهيل (Dorling, Danny& Edits, 2008, p.12).

والتعريف الإجرائى: هو فقدان الإنسان لأدميته والتعدى على حقوق الآخرين بغير وجه حق.

الانحراف Delinquency:

عرف دوركايم الانحراف أنه موجود فى جميع المجتمعات بأشكاله المتنوعة وينشأ نتيجة للظروف الاجتماعية السيئة التى يمر بها الإنسان، وأن الشذوذ أساس الانحراف، والتغييرات الاجتماعية تبدأ مع بعض أشكال الانحراف. وهنا يسعى المجتمع وأفراده على وضع قوانين لردع الخارجين عن القانون (Mengesha, Semalegne Kendie., 2009, p.35).

والتعريف الإجرائى للانحراف يعد خروج الفرد عن المعايير المألوفة والمتبعة داخل المجتمع، ويسعى المجتمع لمواجهة الانحراف من أجل الحفاظ على النظام والأمن لتحقيق الاستقرار.

مجتمع الدراسة: شعبية مصراته

تعد مدينة مصراته مدينة مهمة فى قطاع هائل متصل من العالم القديم، وهى واحدة من أقدم المدن الليبية حيث جذورها تمتد الى العهد الرومانى، فنجد أن مينائها «توباكتس» والذى ذكرته الكثير من المصادر التاريخية القديمة كانت له شهرة واسعة فى التبادل التجارى فى العالم القديم.

وتقع مدينة مصراته على ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد حوالى ٢٠٠ كم غربى مدينة طرابلس عند تقاطع خط ١٥,١٦شرقا، مع خط عرض ١٨,٣٢ شمالا وترتفع على سطح البحر بنحو ٦ أمتار.

وتتمتع مصراته بموقع جغرافى ممتاز، وتسمى «ذات الشاطئين» لوجود شاطىء شمالى وشاطىء شرقى، كما أنها تسمى أحياناً «ذات الرمال»، وذلك لكثرة الكثبان الرملية بها. وقد أتاح لها الموقع الجغرافى الممتاز أن تقوم بدور تجارى مهم فى التجارة بين جنوب أوربا وأواسط أفريقيا. وتعتبر مصراته من المناطق الزراعية المهمة بليبيا، وتقدر مساحة المدينة حوالى ٤٥٠٠ كم مربع.

تكشف مراجعة تعداد السكان السنوية فى شعبية مصراته أن إجمالى عدد سكانها قد وصل فى عام ٢٠٠٦ إلى ما يقرب من ٥٤٣,١٩٩ نسمة، بعد أن كان فى عام ١٩٥٤ حوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة، أى أن عدد السكان قد تضاعف خلال ما يقرب من نصف قرن من الزمان حوالى ستة مرات. وترجع زيادة الكثافة السكان التى وصلت إلى ١٥. ١٣٠نسمة (كم مربع).

ووصل تعداد السكان عام ٢٠١٢ حوالى ٢٨١ ألف نسمة، ووتزايد ووصلت النسبة إلى ٦,٥٩٧,٩٦٠. وتعد مدينة مصراته منطقة جذب نتيجة الى عاملين هامين الأول: يتمثل فى تحول المدينة لمنطقة جذب سكانى لتيارات الهجرة الوافدة إليها من مناطق أخرى طاردة داخل المجتمع الليبى ونعنى بها تحديداً المناطق الريفية والبدوية بحثاً عن فرص للحياة، ثم الهجرة الدولية الوافدة إلى الجماهيرية الليبية ولذلك ارتفعت كثافتها السكانية بفعل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وفاعلية هذه الأنشطة الاقتصادية فى جذب تيارات الهجرة الوافدة.

أما الثانى: يتمثل فى زيادة عدد المواليد عن الوفيات نتيجة لارتفاع مستوى الخدمات الصحية، وارتفاع معدل الخصوبة والزيادة الطبيعية. ويمثل مؤتمر ٩ يوليو ١١,٩٩ من سكان مصراته حيث بلغ عدد سكان هذا المؤتمر ٣٥٦١٨ نسمة، منهم ٩٣,٩٢٪ ليبيين يمثلون ٣٣٤٥١ نسمة و٦,٠٨٪غير ليبيين يمثلون ٢١٦٧ نسمة. أما محلة ٢ مارس والتى يقع بها مجتمع الدراسة «القوشى» فهى تشكل المجال الجغرافى المحدد للدراسة حسب ما ورد عن أخر تعداد، فقد مثلت ٨,٩٥ من إجمالى عدد سكان مصراته، يمثلون ٢٦٥٩٩ نسمة منهم ٩٣,١٥ ليبيين يشكلون ٢٤٧٧٧ نسمة، و٦,٨٥٪ غير ليبيين يشكلون ١٨٢٢ نسمة. ومن ثم فإن التقسيم الإدارى لمدينة مصراته يجمع بين مصراته وزليتن وبنى وليد وتاورغاء. (https: //ar.m.wikipedia.org>wiki loves Africa).

وتضم مدينة مصراته حوالى ٥٠ قبيلة وهى تنحدر من ثلاثة أصول (الأهالى – الكوارغلية – أولاد الشيخ)، وكان لكل قبيلة شيخ يختاره أهل المنطقة من سكان القبيلة لتولى مشكلاتهم وحلها، ويتم إقرار هذا الاختيار من قبل السلطة الحاكمة ويتم من خلالهم إجراء جميع المعاملات مع السلطات الادارية الرسمية المحلية، كما يتولى شيخ القبيلة فض المنازعات بين أفراد قبيلته، وكذلك مع القبائل الأخرى. ونظرا لتفشى الأمية بين المواطنين نجد أن فى الغالب شيخ القبيلة لا يحسن القراءة والكتابة. ولذلك يختار ما يسمى بإمام القبيلة وهو غالباً ما يكون من حفظة القرأن الكريم، كما يقوم بالمساعدة فى توثيق المستندات الرسمية: مثل توثيق عقود الزواج والبيع والشراء، خاصة فيما يتعلق بنقل الملكية، وبعد الثورة ألغى النظام القبلى وحل محله نظام المحلات، ونتيجة

للوضع القبلى وانخفاض المستوى التعليمى نجد أن نظام الزواج فى معظمه زواج داخلى حيث نجد أن الأسرة فى مصراته يغلب عليها طابع الأسرة الممتدة.

لقد كان التعليم فى الماضى يعتمد على الجوامع والزوايا وما يعرف بالكتاتيب وبعد دخول إيطاليا افتتحت بعض المدارس، فى بداية الأمر كان هناك عزوفا عن التعليم ولكن زاد الإقبال عليه رغبة فى الحصول على وظائف فى الإدارة، ومع بداية الخمسينيات نشط التعليم داخل مدينة مصراته وكانت أول مدرسة ثانوية تم افتتاحها عام ١٩٥٤.

فرضت الأوضاع الاجتماعية فى مصراته مثل ما هو فى الكويت – وبخاصة فى المناطق الحضرية – على تلك الجماعات القبلية أن يغلب الأصل المكانى فى الكويت على الأصول القربية التقليدية التى تتوزع عليها الوحدات القبلية الصغرى، بإعتبار أن التواجد فى الكويت يقيم التزاماً يتعدى حدود التمايز القبلى الإنقسامى التقليدى الذى يحكم هذه الوحدات القبلية فى أوطانها الأصلية بالسعودية مثلاً، وذلك لشدة تنوع وتشتت أعضاء تلك القبلية من المقيمين فى الكويت والذين جاءت بهم الهجرة فى محاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية.

والواقع أن تغليب الأصل المكانى على الأصل القرابى ظاهرة له ما يماثلها فى المجتمعات العربية التى تم بنفس الظروف الاقتصادية والسكانية التى تعيشها الكويت. فالقبائل الحضرية فى ليبيا مثلاً يغلب أيضاً هذا الأصل المكانى على أصولها القرابية أو السلالية إلى حد أنها قد تغفل عامل القرابة العاصبة فى كثير من الأحيان، وذلك فى الحالات التى تتطلب اتحاد مجموعة قبلية تنتمى إلى أصل مكان معين ضد مجموعة تنتمى إلى مكان آخر كأن تألف قبائل مصراته مثلاً فى حلف ضد قبائل ظليطن– الأمر الذى لا نجد له مثيلاً فى التنظيم القبلى السائد فى البادية، حيث يتم الإئتلاف على أساس روابط القرابة العاصبة (محمد عبده محجوب، ٢٠١١، ص١٦٦-١٦٧).

يغلب طابع الأسرة النووية على منطقة القوشى، بينما نسبة قليلة مازال يغلب عليهم طابع الأسرة الممتدة حيث يعيش الزوج والزوجة والأبناء وأقاربهم من جهة الأب أو الأم يقيمون داخل الوحدة السكنية الواحدة واستمرار وجود تلك النمطية من الأسرة الممتدة يرجع إلى انخافض المستوى المعيشى، ثم تأثرهم بثقافتهم الكلاسيكية.

تشكل مدينة مصراته نسقا حضرياً مفتوحاً فهى مركز سياحى يضم بين جنباته قطاعاً مهماً من آثار العالم القديم والوسيط، كما تمثل فى الوقت ذاته مجالاً تجارياً وحيوياً واسعاً، ومركز لعديد من الصناعات والحرف والأنشطة الخدمية التى تنهض بها مصراته كواحدة من أهم المدن اليبية، وقد اشتهرت مدينة مصراته بالعديد من الصناعات الحرفية واليدوية مثل: الصناعات الصوفية (الكليم – والأقفاص اليدوية)، والصناعات الغذائية (زيت الزيتون – التمور)، وصناعة معدات الزراعة (كالمحراث).

وبعد ثورة الفاتح تغير النشاط الصناعى فى مصراته وظهرت العديد من الصناعات الحديثة والمتقدمة مثل الصناعات المعدنية (مجمع الحديد والصلب)، والصناعات الغذائية (منتجات الألبان واللحوم) ثم صناعة الملابس (القمصان والجوارب).

أما محلة ٢ مارس»منطقة القوشى» والتى تمثل المجال الجغرافى المباشر للدراسة، فإنها تتميز بخوصوصيات تجعل منها منطقة حضرية ذات خصائص متميزة داخل شعبية مصراته.

بداية يرجع أصل تسمية «القوشى» إلى وجود منطقة مرتفعة تحيط بالموقع الجغرافى الحالى للحى، كان يوجد بها الكثير من قطع الجرة الرقيقة أطلق عليها (القوش)، وعندما كان الأهالى يتجمعون فى هذا الموقع أطلقوا عليه اسم القوثى، ومن ثم صارت التسمية متداولة بين الناس. وبعد قيام ثورة الفاتح العظيم وإلغاء القبيلة وتأسيس المحلات وإعادة بناء هذه المنطقة وحتى يختلف الناس فى تسميتها أصبحت تعرف لديهم «بالقوشى» ومؤتمر القوشى» الذى تحول ليصبح مؤتمر ٩ يوليو الذى يضم ٨ محلات، وتعتبر محلة ٢ مارس»القوشى»عمارات القوشى. والمجال الجغرافى المباشر للدراسة واحدة من هذه المحلات الجماهيرية وتضم عمارات القوشى ٦٧ عمارة أنشئت خلال العامين ١٩٧٣ – ١٩٧٤، وتتوزع العمارات ما بين عمارات تضم وحدات سكنية (شقق) وعددها ٢٤ عمارة، ٤٣ عمارة بها ٨ وحدات سكنية (شقق) بالإضافة إلى ما يقرب من ٢٠٧ محلاً تجارياً معظمها ما زال مغلقاً ولا يتجاوز عدد المحلات العاملة تجارياً داخل منطقة العمارات، وتعد منطقة القوشى أحد الأماكن لاستقبال تيارات الهجرة الوافدة إلى مدينة مصراته جاءت واستقرت بها نظراً لان هذه العمارات كانت مشروعاَ إسكانياَ حكومياُ متميزاَ برخص قيمته، وتم توزيعه على السكان وفقاً لشروط معينة بذلك أصبحت العمارات أحد مناطق التركز السكانى والكثافة السكانية العالية داخل مدينة مصراته.

بالإضافة إلى كون محلة ٢ مارس «القوشى» تعد واحدة من الأحياء التى تشهد تركزاً عالياً للمهاجرين، فإنها تضم فى طياتها مجموعة من المتغيرات والظواهر التى تجسد فى مجموعها ما يمكن ما نسميه بمشكلات التضخم الحضرى. فالملاحظات اليومية والمباشرة سجلت تدهوراً ملحوظاً فى البيئة الحضرية لهذه المنطقة بفعل مشكلات المياه بسبب انقطاعها الدائم والصرف الصحى، وتراكم القمامة وتشوه الشكل العام للمبانى، وتضخم حجم السكان، وارتفاع عدد أفراد الأسرة داخل الوحدة السكنية ثم نقص الخدمات سواء كانت الصحية أو التعليمية أو الترفيهية ثم الأمنية داخل الحى. ونتيجة لكل هذه الاعتبارات والتى يأتى فى مقدمتها «ضعف آليات الضبط الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى بداخل الحى»، تمثلت الفكرة العامة لدى أهل مصراته من تصورات شائعة وسمعة سيئة ومشوهة الى حد الوهم الاجتماعى. بالإضافة إلى قيام البعض بالتعميم من الحوادث الفردية التى تقع من قبل بعض الأفراد المنحرفين داخل الحى. ليصبح وصف الانحراف على الحى بكامله وهو تعميم غير صحيح فى كل الأحوال، ولهذا يصبح من هذا

الحى يتصف بغلبة العناصر والفئات الشابة وفى الوقت نفسه فإن الحى يخلو تماماً من أي منتديات رياضية أو ثقافية أو اجتماعية لتصريف طاقات هذه العناصر فى الوجهة المقبولة اجتماعياً. فلا يجدون أمامهم إلا التجمع فى طرقات وشوارع الحى ونواصيه، كما أن الحى يشهد أيضاً تردداً كثيفاً لشباب المنطقة بكاملها الذين يميلون إلى التجمع مع أقرانهم فى شوارع القوشى، ويضاف إلى ذلك كبر حجم الأسرة فى عمارات القوشى مع ضيق مساحات الشقق وارتفاع معامل التزاحم الأمر الذى يدفع شباب الأسر وصبيانهم إلى قضاء معظم أوقاتهم خارج منازلهم، ولكل هذه الاعتبارات السالفة ذكرها كان لابد من قيام الدراسة لتقديم تصوراً موضوعياً بالفعل، استناداً على المعايير والمحكات العلمية. أما الآن فى عام ٢٠١٥ تشهد المنطقة هجوماً إنتحارياً واستهدافات تفجيرية فى الآونة الأخيرة، خاصة بعد تهديدات أمير ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية بمدينة سرت شرقى مصراته والتى وجهها إلى مسلمى المدينة داعياً إياهم إلى التوبة والانضمام إلى صفوف داعش (www.afrigatenews.net>content May).

يقترح أن الصراع داخل الجماعة يمكن اعتباره نتيجة للتطور التدريجي للمجتمعات الإنسانية والذى أدى إلى ظهور الصراعات وظهور دورالرقابة الاجتماعية التى تشارك في تحديد وقمع السلوكيات التي يحتمل أن تسبب هذا الصراع داخل الجماعة، لا سيما التدخلات الفعالة التي يمكن أن تكون مرتبطة مع الرقابة الاجتماعية، كما ناقشها دوركايم فى كتاباته ١٩٣٣، ودورالرأى العام فى حسم هذا السلوك. وقد اهتم علماء الاجتماع والأنثروبولجيا على عاتقهم فى توضيح الانحراف والنتائج الناجمة عنه ووضع صيغ ونظريات فى هذا المجال وانتهجوا طرق ومناهج تفترض بشكل كبير السلبيات التى قد يتعرض لها المجتمع من جرائم المنحرفين وتأثيره على النمو والتحضر، والوصول لحلول للقضاء عليه وردعه من خلال تحديد العقوبات من قبل الجماعة أو الشرطة (Boehm, Christophe, 2000, p.79).

عينة الدراسة:

عينة الدراسة فقد تم اختيار أسلوبان لجمع البيانات هما: أسلوب الحصر الشامل، وأسلوب العينة، وتم اختيار العينة العشوائية على أفراد المجتمع الأصلى بواقع ٢٢٤ شقة من العمارات البالغ عددها ٦٧، من كامل الوحدات السكنية البالغ عددها ٤٨٨ المقسمة على ٢ لتحديد العينة الأصلية والبديلة. وبعد النزول الى الميدان ما تم تطبيقه من استمارات على عينة الدراسة ٢٣٦ مفردة من أصل ٢٤٤ مفردة من عمارات القوشى بمدينة مصراته بليبيا عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة مع فريق العمل البحثى من طلاب الجامعة والقاطنين بحى القوشى ونظراً لصعوبة الدخول إلى مجتمع الدراسة بدون تواجد أبنائه كان لا بد من الاعتماد عليهم،

وكان الاهتمام بدراسة الضبط الاجتماعى والأمنى بالمنطقة، والذى قمت بتصميم دليل العمل الميدانى والاستمارة التى سيقوم الطلاب بتطبيقها على منطقة الدراسة. واستخدمت أدوات البحث الأنثروبولوجى بكل مقوماته من استخدام المقابلة والملاحظة المباشرة عن مجتمع الدراسة، والاعتماد على الإخباريين من كبار السن فى الحصول على بعض الإجابات من خلال استخدام (استمارة المقابلة)، وتم استخدامه فى الحصول على بيانات عن انحراف الفتيات من النساء والفتيات فى «منطقة القوشى».

مناهج الدراسة :

تم تجميع بيانات المسح الاجتماعى عن طريق استمارة الاستبيان، ثم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة حالات مجتمع الدراسة من أجل الحصول على معلومات كلية ومتعمقة عن حالات الدراسة بداية من المراحل الأولى لحياة الحالة وحتى الوقت الحالى، ثم جمع البيانات الإعتماد على الإخباريين وأيضا جمع الوثائق المكتوبة الأولية أى استخدام مناهج البحث السوسيوأنثروبولوجى بكل مقوماتها المتمثلة فى المنهج الإيكولوجى للتعرف على السمات الثقافية للبيئة وتأثيرها على سلوك الأفراد. هنا يؤكد د. محجوب على ضرورة عرض بعض المفاهيم الأساسية فى الأنثروبولوجيا البنائية مثل : مفهوم المركز والدور والوظيفة والمعايير والقيمة، فهى تكون مفردات أساسية فى لغة التحليل البنائى (محمد عبده محجوب،١٩٨١، ٢٥- ٢٦).

ثم المنهج الإحصائى واستخدم من أجل تحليل البيانات للوصول إلى الحقائق وتوضيح نوع العلاقة بين الانحراف ومعدل الجريمة، وتم استخدام المنهج التاريخى للتعرف على دور القانون العرفي قديماً بمنطقة القوشى، والتعرف على الوقائع والأحداث والوثائق التاريخية عن المنطقة، وأيضاً تم استخدام المنهج المقارن للكشف عن ظاهرة الانحراف ومقارنتها بالمجتمعات الأخرى، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون للتعرف على العلاقة بين المتغيرين الجريمة والانحراف. وتتنوع طرق البحث التى يعتمد عليها الباحثون الحقليون فى جمع المادة من تلك المجتمعات البدوية فهم ليسوا الآن مضطرين الاعتماد فقط على تلك الطرق التقليدية التى تتمثل فى طريقة الملاحظة بالمشاركة، أو الاعتماد على ذاكرة كبار السن، والمعلومات التى يدلى بها الآتون بالأخبار، هنا يستطيع الباحث المزاوجة بين تلك الطرق وغيرها من الطرق التى تعرف بالطرق السوسيولوجية الكمية مع الكيفية أيضاً (محمد عبده محجوب، ٢٠١١، ٢١).

ومن هنا تحاول الباحثة أن تبرز الدور الذى يقوم به الباحثون الأنثروبولوجيون الذين يتوجهوا اتجاهاً بنائياً وظيفياً لإبراز مظاهر التكامل والتساند بين الجوانب المتمايزة فى بنية المجتمعات المحلية التى يتوفرون على دراستها. وقد كان الاتجاه البنائى هو الاتجاه الذى سارت فيه الدراسة الحقلية فى منطقة القوشى بمصراته بليبيا. كما ينعكس هذا الاتجاه فى تحديد صيغة المشكلات الهامة

التى توضحها المادة الاثنوجرافية من مشكلات عن الجنسيات والعرقية والمهنية والتجانس داخل المجتمع (محمد عبده محجوب، ١٣١،١٩٧٦).

مجالات الدراسة:

١- المجال المكانى : تم البحث بمنطقة القوشى – مدينة مصراته بليبيا ، كلية الآداب جامعة ٧ أكتوبر.
٢- المجال البشرى : شباب وأسر مدينة مصراته وطلابه.
٣- المجال الجغرافى : تقع منطقة القوشى بالقرب من مدينة مصراته وتبعد عنها بما لا يقرب الكيلو متر.

صعوبات الدراسة:

١- وجود بعض المقاومة من قبل بعض أفراد المجتمع وخوفهم من الإدلاء ببعض البيانات التى سنحصل عليها ضدهم.
٢- عدم ثقة الأهالى وفهمهم لمدى أهمية البحث، وعدم الرغبة فى الإدلاء بالمعلومات مما اضطر الاعتماد على طلاب الجامعة الذين يقطنون تلك المناطق لطمئنة الأهالى.

تحليل خصائص العينة:

قامت الباحثة بتحليل البيانات الشخصية للمبحوثين، والتى تتعلق بالمسمى الوظيفى، والمؤهل العلمى، وعدد سنوات الخبرة، وعدد من عمارات القوشى.

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة فى عينة الدراسة :

١- التركيب النوعى للسكان فى عينة الدراسة يقصد به معرفة عدد الذكور بالنسبة لكل مائة أنثى بهدف الحصول على معلومات عن عدد القوى العاملة ومعرفة التوازن بين النوعين ومعرفة نسبة الانحراف بين النوعين والأكثر انتشاراً.
٢- التركيب العمرى للسكان فى عينة الدراسة يعتبر أحد المتغيرات الأساسية التى يجب التعرف عليها فى أى مجتمع والذى يحدد عمر الفرد وارتباطه بالإنحراف وارتكاب الجرائم بأنواعها المختلفة.
٣- نسبة الإعالة فى عينة الدراسة للتعرف على حجم الإعالة داخل نطاق الأسرة ومعرفة الفئة العمرية التى تقوم بالإعالة والذين على قوة العمل الدائمة.

الحالة الاجتماعية للسكان فى عمارات القوشى عينة الدراسة :

تشتمل الأسرة الواحدة على الزوج والزوجة والأطفال أو بدون أطفال أو الجد والجدة والأقارب أى وجود أسرة نووية وأخرى ممتدة.

الحالة الاقتصادية للأسرة فى عينة الدراسة :

تمثل المهنة احدى المتغيرات السوسيو اقتصادية الهامة فى تشكيل بناء القوى العاملة وتحديد مدى ارتكاب الجرائم وانتشار الانحراف بأنواعه وفقاً للدخل الشهرى والمهنة التى يزاولها الفرد عينة الدراسة.

ويعتبر الدخل الشهرى للأسرة مؤشراً أساسياً من المؤشرات الدالة على المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى.

الخدمات الاجتماعية التى تقدم لأهالى منطقة القوشى:

تتعدد أشكال الخدمة أو الرعاية الاجتماعية التى توفرها الدولة للمجتمع الليبي منها ما يلى:

خدمات تعليمية : وتشتمل على منظومة البرامج والأنشطة والمناهج والمقررات والخطط المتمثلة فى انشاء الأبنية والمدارس والوسائل التعليمية حيث يوجد بالمنطقة مارس ابتدائى– اعدادى– ثانوى– وذلك بعد دخول الغزو الإيطالى على ليبيا، وفى الماضى كان قاصراً على الكتاتيب والجوامع فقط.

خدمات صحية : المتمثلة فى انشاء المستشفيات والتأمين الصحى وتوفر الخدمات الصحية الجيدة للمواطن الليبى.

خدمات ثقافية وترفيهية : تتنوع ما بين قصور الثقافة ودور العرض السنيمائى وعروض السيرك السنوية. (الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٦، ص ١-٨).

خدمات أمنية : تحرص اللجنة الشعبية للأمن الشعبى بمصراته على تفعيل الأمن الشعبى المحلى وهناك مراكز تابعة له تتمثل فيما يلى:-

١- مكتب الأمنى الشعبى المحلى بشعبية مصراته.
٢- المركز الأمنى الشعبى المحلى بمنطقة تاورغاء.
٣- المركز الأمنى الشعبى المحلى ، ولكل مركز من المراكز أعمال يقوم بها للحفاظ على الأمن سواء الأمن فى تنظيم حركة السير فى الطريق أو حل المشاجرات أو المنازعات واستقبال الشكاوى من أجل خدمة المواطنين تقرير اللجنة الشعبية العامة للأمن الاجتماعى.

وأهم الأنشطة التى قام بها المركز خلال عام ٣٠٠٥ منها على سبيل المثال:

١- تسيير دورية داخل المؤتمر للحفاظ على الأمن والسلامة.
٢- تم فتح ١٥٠ محضر تم الفصل فى البعض منها بالصلح ومن أهمها عدد الجنح ٦٩- وعدد الجنايات ٢٣- وعدد العوارض» ٥» (تقرير اللجنة الشعبية العامة للأمن الاجتماعى ، ٢٠٠٥، ص ٤- ٩).

يشكل التغيير«الإصلاح» الدافع الذى عن طريقه يبدأ الفرد فى الاجتهاد والعمل وتقديم الخدمات والسعى وراء تقديم الخدمات للمحتاجين، وبالتالى اصلاح المجتمع وذلك من خلال التوجيه ووضع البرنامج لتأهيل الأفراد بالقيام بخدمات لصالح المجتمع وذلك لإحداث التغيرات المطلوبة لمواكبة الركب الحضارى والقضاء على الهمجية داخل المجتمع، وذلك بالعلم والمهنية والتفكير السليم وتوفرسبل وسائل الثواب والعقاب أى وجود الرقابة الاجتماعية، والسيطرة على المشاكل والعقبات التى تؤثر فى اتجاه المجتمع للأصلح.

وأفضل حل للتطور هو أن نتخطى الفشل فى ضوء تعديل النفس الإنسانية وتكيفها مع الظروف البيئية الجديدة، وضرورة توفر البدائل للحد من الصراع القائم بين ما هو قديم وحديث. وعندما تصبح رؤية الاصلاح أكثر تصبح الأفكار ما يكفي من الموارد. وإذا توفر المزيد من المال، والموظفين المدربين على نحو أفضل، والمباني الحديثة، ونظام المحافظة على الأمن والأمان يوفر الخير ويقضى على الشعور بالإحباط من خلال عملية الاصلاح (COHEN, STANLEY., 2005, p.20)

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية :

- **قدم محمد عبده محجوب** دراسة بعنوان: خصائص القانون العرفى فى المجتمعات البدوية عام ١٩٧٦، وهدفت الدراسة التعرف على الدور الوظيفى للقانون العرفى والمسؤولية الجنائية لدى قبائل أولاد على بليبيا والتى تسكن فى منطقة الساحل الشمال الغربى من البحر المتوسط وبخاصة المنطقة الممتدة من الحدود الغربية لمدينة الاسكندرية، وتم استخدام المنهج السوسيوأنثروبولوجى فى جمع المادة الميدانية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

١- القانون العرفى يتمثل فى مجموعة من القواعد التى تنظم العلاقات القرابية – والاقتصادية والسياسية فى المجتمع ونظام الحلف وأداء اليمين يقوم على أساس البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر لدى قبائل أولاد على.
٢- يتم اختيار مشايخ القبيلة وفقاً للعديد من المعايير المرتبطة بالمركز والدور والمكانة، ويسمى القاضى الشرعى أو المراضى المشهود له بحل المنازعات.
٣- تحدد الجزاءات والعقوبات وفقاً لنوع الجريمة وتتم عن طريق النزالة التى ترتبط بتسوية المنازعات من عدوات الدم أو الاعتداء أو القتل من قبل المراضى (محمد عبده محجوب، ١٩٧٦، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢٥).

- **قدم عبد السلام خميس** عام ١٩٨٥ دراسة :«بعنوان اللغة ونسق الضبط الاجتماعى» بحث فى الأنثروبولوجيا اللغوية، وهدفت الدراسة التعرف على النظم التى يتكون منها هذا

النسق سواء كانت سياسية او دينية أو سحرية إذ تؤدى جميعا وظيفة الضبط الاجتماعى داخل المجتمع. وحاولت الدراسة الاجابة على تساؤلات حول الدور الذى تلعبه اللغة فى التماسك الاجتماعى بين أعضاء المجتمع. وأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن الضبط الاجتماعى من الموضوعات الأساسية التى أولاها العلماء الأنثروبولوجيون والاجتماعيون اهتماماتهم، إذ انه يمثل جوهر النشاط السياسى وأساس الحفاظ على استمرار المجتمع وأنشطة جماعته والتكيف مع الظروف السائدة، كما توصلت الدراسة إلى تقديم بعض الحلول الحضارية للمجتمع العربى من مدخل لغوى، وليس القصد تقديم توصيات بقدر ما هو محاولة للمشاركة بالرأى. كما توصلت الدراسة إلى أن الاحتكاك بالثقافات الغربية أو التثاقف إنما يمثل أخطر المشكلات التى نواجهها اليوم، إذ أصبحت هويتنا الثقافية مهددة نتيجة الصراع الحضارى غير المتكافىء مع الحضارة الغربية بأفكارها وقيمها ومنجزاتها المادية إلى جانب صعوبة الانفصال عنها، واتخاذ الموقف التقليدى.

- **قام محمود أحمد القزاز** عام ١٩٨٨ دراسة: «بعنوان السحر والضبط الاجتماعى من منظور الأنثروبولوجيا الثقافية». وهدفت الدراسة التعرف على دراسة السحر كظاهرة اجتماعية لها وظيفتها فى تحقيق الضبط الاجتماعى. وإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين السحر والضبط الاجتماعى ودور الممارسات السحرية فى تحقيق التماسك الاجتماعى، وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

١- أن هناك عوامل اخرى عديدة تلعب دوراً فى تحقيق التماسك الاجتماعى و التجاور المكانى والاعتماد المتبادل بين الجنسين، والأزمات.

٢- كما أكدت على أهمية دور الكاهن أو الشيخ فى تقديم عمل ما يفيد المجتمع، والتنبؤ بما سيحدث فى المستقبل.

٣- كما أن اللغة كعنصر من عناصر الضبط تتدخل إلى حد كبير فى تحديد أدوار كل من الساحر ورجل الدين.

- **قدم عبيد حويزي الدوسري** عام ٢٠٠٩ رسالة ماجستير بجامعة مؤتة، بالمملكة العربية السعودية بعنوان»أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر»، وهدفت الدراسة التعرف على مجالات التطور التنموي في مجالات التنمية: الخدمات الـصحية، النمو السكاني، المشاريع الزراعية وأثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر ودراسة العلاقة بين بعض المتغيرات التنموية وأنواع الجريمـة. وتم اختيار عينة الدراسة بصورة قصديه من مدراء المدارس ذكور/إناث،كما تم اختيار عينة محددة من رؤساء الدوائر الحكومية في المحافظة المعنيين بموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالي :

١- كشفت الدراسة عن عدم تبني استراتيجية واضحة لمكافحة الجريمة تعتمد على التنسيق بين جميع الجهات الأمنية والتربوية والأسرة.
٢- أكدت الدراسة على أنه لا يوجد اتفاق فى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة الأمنية وبين الأهالى وذلك للبحث في الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم ومحاولة إيجاد حلول لها.
٣- عدم إقامة الندوات وورش العمل ومحاضرات والتي من شأنها التوعية بمخاطر ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم (عبيد حويزى الدواسر، ٢٠٠٩، ٥٦،٣٠،٣).

ثانياً: الدراسات الأجنبية :-

- قدمت دراسة عن المجتمع النيجيرى عام ٢٠١٢ لمعرفة المشكلات التى يعانى منها المجتمع النيجيرى من جراء ارتكاب جرائم مخيفة وعنيفة، وغالباً ما تكون العواقب مدمرة ومروعة. وقد أدى هذا إلى الكثير من القلق فى أوساط العلماء ورجال الدين، والمنظمة غير الحكومية والحكومة، كما تم التعبير عنها في وسائل الإعلام من خلال (المطبوعة والإلكترونية)، والحلقات الدراسية- المؤتمرات والندوات- كل ذلك في محاولة لتلبية أرضية مشتركة من الناس بشأن سيطرتها، ومن المفهوم أن الجريمة هي عمل من أعمال فيها اعتداء على القانون وعلى قدم المساواة مشكلة اجتماعية تتجاوز حدود المجتمع. وقد توصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

١- تتميز كل المجتمعات الحديثة المعاصرة المعروفة بالتحضر بانتشار الجريمة التى تختلف ليس فقط من مجتمع لآخر ولكن من وقت لآخر. ولذا وجب التنفيذ الصارم لردع انتشارها.
٢- التركيز على الأساليب التقليدية، بغض النظر عن دور الشرطة والمحاكم والسجون للسيطرة على هذه الظاهرة التي لا تحقق الأمن والسلام داخل المجتمع النيجيرى وذلك باستخدام وسائل الضبط الاجتماعي للاصلاح والحفاظ على المظهر الأخلاقي الذي خدم لعدة سنوات هذه المجتمعات كأدوات لمكافحة أشكال الانحراف والجريمة المطابقة للمعايير والقيم.

- قامت دراسات على مجموعة من المجتمعات الأفريقية عن ظاهرة الانحراف وعلاقته بالجريمة وانتشارها نظراً لدخول الغزو الثقافى لتالك المجتمعات، الذى أدى للتغير فى الكثير من العادات القديمة وكان لكل جماعة أو قبيلة جماعة من مجالس شيوخ ورؤساء العشائر ورؤساء القرى وما إلى ذلك، الذي كان لهم تأثير مباشر فى تفسير قواعد السلوك ووظائفهم ومتابعة سلوك الخارجين لفترة من الوقت لحفظ النظام الاجتماعى. وبعد التطور الذى طرأ على هذه القبائل وأصبحت شبه حضرية أو نطلق عليها المجتمعات الحديثة نجد ظهور الهيئات التشريعية لسن القوانين، والسلطة التنفيذية لتنفيذ القوانين، في حين أن السلطة القضائية أصبحت متواجدة فى معظم المجتمعات المستحدثة نسبياً والتى تلعب دوراً هاماً فى دعم الاستقرار فى تلك المجتمعات.

وقد توصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

التركيز على الطرق التقليدية في مكافحة الجريمة بين الناس لدى قبائل الإفك Efik

١- توصلت نتائج الدراسة لدى «قبائل الإفك» وبعض القبائل الأخرى المجاورة لها وهى قبائل: (Eniong, Okoyong, Ekpri, Akat) Ekpe, Isong, Uyere, Nkan, يستخدمون القانون العرفى فى حل المشكلات، ما زال يحتكم مركز الصدارة فى حل المنازعات.

٢- كشفت الدراسة أن ورؤساء الشيوخ كما لوحظ يسهمون إسهاماً كبيراً في مكافحة الجريمة لتحقيق الأمن في هذه المناطق.

٣- الطريقة التقليدية قد شهدت العديد من التغيرات، كما كشفت عند قبائل الإفك حيث تسليم المجرمين أو المنحرفين للعدالة المتمثلة فى الشرطة والحكومة، وجاءت هذه التغييرات نتيجة لدخول المسيحية، والتعليم الغربي، والاستعمار والعولمة لديها والتي أسفرت عن النظام الجديد للحكومة. (Awunghe Achu, Ayuk & Uyang, Emeka Josephat Owan & Francis Abul., 2013, PP. 61, 66)

- قدمت دراسات فى المجتمعات المعاصرة عن الضبط الاجتماعى وعلاقته بالجريمة والانحراف فى المجتمع، وكان يجمع بين النظام الرسمى وغير الرسمى، وهدفت الدراسة التعرف على المجتمع الكوبي Cuba Society ودور الحكومة الكوبية الناجحة جداً في نظامها فى السيطرة على الرقابة الاجتماعية، والسبب في ذلك قد يكون فعالية هذا النظام الآن، وزوال الطرق القديمة فى حل القضايا الحديثة نظراً لتغير الجريمة عن ذى قبل.

وترى هذه الدراسة أن كوبا تجمع بين النظم الرسمية وغير الرسمية فى نظم الرقابة التي تؤكد في الوقت نفسه أن الانفتاح والعولمة التى أثرت فى عقول الشباب ساهمت فى اتجاههم نحو السلوك المنحرف.

وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

١- المشاركة السياسية والعمل الجماعى تسهم فى القضاء على الاضطرابات الثورية من خلال سيطرة الحكومة من اعطاء الفرد الحرية مع ضبط النفس.

٢- تحقيق الدعم الحكومى للأفراد خصوصاً الفقراء ذوى الدخل المنخفض وتحقيق مستوى معيشى مرضى من الرعاية الاجتماعية وغيرها.

٣- اللجوء لحل المشكلات بالضوابط الرسمية بجانب الغير رسمية.

٤- استقرار النظام السياسى وايجاد حلول جديدة تتمشى مع التغيرات والتطورات التى تطرأ على المجتمع يعطى المزيد من الهيمنة والسيطرة على المجتمع واتجه الأفراد نحو الإيجاب وليس السلب (Aguirre, Benigno E., 2002, p.68, 86, 89).

نظريات الدراسة:

هناك نظريات عديدة ترتبط بالجريمة والانحراف منها نظرية الاختلاط التفاضلى، ونظرية الوسم والتفاعل الإجرامى والنظرية الذاتية، ونظرية ألبرت كوهن عن الثقافة الجانحة، والنظريات الفلسفية فى المسؤولية والجزاء. ومن خلال الاضطلاع عليهم تم اختيار النظريات التالية:

نظرية التنشئة الاجتماعية Socialization Theory :

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم العوامل الرئيسية التى تسهم فى تشكيل سلوك الفرد داخل المجتمع، وبما أن الأسرة تعتبر النواة الأساسية فى اكساب الفرد أنماط السلوك الايجابى أو السلبى قد يؤدى به إلى التعصب والعنف أو يؤدى إلى اتجاهات إيجابية تسهم فى تنمية المجتمع، والتنشئة الاجتماعية المفسرة للعنف تفترض أن العنف والجريمة سلوك متعلم ومكتسب من خلالها .(Chafetz, Janet, 2006, p.215)

ومن خلالها تستطيع الباحثة التعرف على أنواع السلوك والمهارات التى يمارسها الفرد فى مجتمع الدراسة من جرائم وانحراف وعنف كوقائع لأحداث حقيقية تحدث فى المجتمع والتى تؤثر على الحياة بين الأفراد والأسر.

يرى علماء الأنثروبولوجيا البنائية أن التنشئة الاجتماعية تلك الاتجاهات الضرورية التى تلعب دوراً هاماً فى تحديد الأدوار الاجتماعية داخل المجتمع والثقافة. وينظرعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بأنها عملية غرس المهارات لدى هؤلاء الأفراد الذين يمرون بمراحل التعليم فى نطاق الثقافات المحلية من أجل التأهيل إلى أداء أو تقلد أدوار محدودة (محمد عباس ابراهيم، ٢٠١١، ص٢٦١،٢٦٠).

النظرية البنائية الوظيفية Social Structure Theory :

النظرية البنائية الوظيفية من وجهة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تفسر المجتمع على أنه بناء متكامل يحتوى على مجموعة من الأجزاء مترابطة ولكل عنصر له دور ووظيفة يؤديها وفقاً للمعايير الثقافية بالمجتمع التى توجه سلوك الأفراد، ويرى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مثل »مالينوفسكى- ورادكليف براون»أن هذه النظرية صالحة فى كل زمان ومكان لأنها تحدد سلوك الأفراد وكيفية التفاعل لدى بعضهم البعض وفقاً لمعايير المجتمع (Barbalet, J.M., Emotion, 1998, p.23).

وتفيد هذه النظرية فى الدراسة فى معرفة الدور الوظيفى للضبط الاجتماعى وعلاقته بالنظم الأخرى داخل المجتمع وأهمية ذلك فى حفظ الأمن والأمان لأفراد المجتمع.

ويرى ليتش أن البنائية هى المنهج الذى ينظر إلى الظواهر فى ضوء تماسك الحقائق بدلاً

من انعزالها . وأنها تعبر عن اتجاه عام فى التفكير ساد مجال البحث العلمى (فادية فؤاد حميدو، ٢٠١١، ٤٩).

وسوف تستخدم الباحثة مفهوم البناء لفهم التحولات التى مر بها المجتمع الليبى والتى أثرت فى البناء الداخلى والخارجى لنسق العلاقات القائمة بين مكونات هذا البناء .

نظرية الانحراف Delinquency :

يختلف العنف وفقاً للجنس أو النوع بين الذكور والإناث وهو فى كثير من الأحيان نبع من الغضب ويؤدى إلى اليأس وغالباً ما يحدث الانحراف أو الجنوح عند سن البلوغ أو الإنتقال إلى سن المراهقة الذى يؤدى بالإكتئاب لدى الإناث والشرب لدى الذكور وتبدأ سلسلة الانحراف النابع من الحرمان– الفشل – الاعاقة الفكرية– الضغوط النفسية. وتوضح لنا هذه النظرية أهمية التوصل للأسباب المؤدية للانحراف فى مجتمع الدراسة بين الجنسين فى مجتمع مصراته بمنطقة القوشى (Hagan, John & Carthy, Bill M.C. &Holly Foster., 2002, pp. 45, 37).

نظرية اللامعيارية Anomie Theory :

تعنى انعدام قواعد ومعايير السلوك الواضحة، لتشير إلى التوتر الذى يظهر على سلوك الفرد عندما تتناقض القواعد الاجتماعية مع الواقع الاجتماعى، وتستخدم هذه النظرية فى معرفة التغيرات والتطورات التى طرات على المجتمع وما يترتب عليه من جرائم وانحراف. أول استخدام سوسيولوجي للكلمة بمعنى»الشذوذ»، وعادة ما ينسب إلى مؤسس علم الاجتماع، عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) في كتابه عن ظاهرة الانحراف. وكان أول استخدام للكلمة فى الدراسات الاجتماعية إلى العديد من علماء الاجتماع يرجعون ذلك إلى الظروف الاجتماعية والفروق الطبقية، ويرى ميرتون نظريته أن الشذوذ (انهيار المعيارية) وبعض أشكال السلوك المنحرف، وتنتشر إلى حد كبيربسبب التغير السريع بين الماضى والحاضر والصراع من أجل تطلعات أفضل والتى تختلف عن المقررة ثقافيا (Zhao Ruohui, Cao, Liqun, 2010, pp. 1209-1210).

التعريف الاجرائى للأنومى يتمثل فى ضعف الفرد فى الالتزام بالمعايير المفروضة عليه نتيجة لضعف التدين والبعد عنه، وعدم المثول للعادات والقيم السائدة فى المجتمع. وتفيد هذه النظرية البحث فى فهم الواقع الاجتماعى لمنطقة القوشى والتعرف على الأسباب التى أدت إلى انهيار الشباب واتجهم نحو الانحراف.

نظرية الدور Theory of Role:

تعد من النظريات الحديثة فى علم الاجتماع، وتعتقد أن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار التى يشغلها الفرد فى المجتمع، فضلاً عن أن منزلة الفرد الاجتماعية

وتعتمد على مكانته التى تنطوى على واجبات وحقوق اجتماعية. فالفرد يحدد الدور الذى يشغله من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تؤثر على الدور الذى يقوم به الفرد، أما حقوقه فتحدد فى الواجبات والمهام التى ينجزها فى المجتمع (Boudreau, Kelly, 2005, p.1.).

واستخدام هذه النظرية فى البحث عن الجريمة والانحراف فى المجتمع الليبى منطقة القوشى للتعرف على تغير الأدوار الاجتماعية داخل منطقة (القوشى)، ومعرفة مدى التطور والتغير الذى طرأ على المجتمع واتجاهات الشباب فى الحصول على كل ما يأمله، والضغوط النفسية التى يتعرض لها نتيجة للفقر وقلة الخدمات بالبيئة المحيطة به والمؤدية لإرتكاب الجريمة والانحراف.

نظرية الوصم Stigma Theory :-

تعد جزء من نظرية الدور لأنها تعالج نظرة المجتمع نحو سلوك الفرد الذى يعد وصم غير معيارى وبناء على الإنطباع الذى يحمله المجتمع ضد المنحرفين، وهذا الإنطباع قد يكون انطباعاً ايجابياً أوسلبياً بناء على السلوك الذى قام به الفرد فى المجتمع، كما تستخدم فى تفسير أسباب السلوك الإجرامى والعقلى للمنحرف وجنوح الأحداث (Blume, Lawrence,2002,P.1.).

كما أن استخدامها يفيد فى التعرف على الأسباب المؤدية للجريمة والانحراف فى منطقة القوشى.

نظرية الضبط الاجتماعى Social Gontrol Theory :-

تفترض هذه النظرية أن الانحراف ينتج نتيجة شعور الفرد أو الجماعة بالرفض من قبل الجماعة التى يعيشون بجوارهم والنظر اليهم بنظرة اشمئزاز، مما يخلق لديهم مجموعة من الرغبات المكبوته التى تؤدى إلى الانحراف الذى يظهر فى أشكال غير مقبولة من السلوك المتمثل فى السلوك الخارج عن المعايير– وقاحة التعامل مع الآخرين– عدم الالتزام بالأعراف والتقاليد– الجرائم الصغيرة والتخريب والعنف. تحدث نتيجة لعدم التوازن بين النشاط الإجرامى والضوابط الاجتماعية أو المادية التى تعمل على ردع تلك الدوافع (www.sociology.org.uk/devt-subc, Chris.Livesey, p.4).

واستخدام هذه النظرية يسهم فى توضيح أنواع الجرائم فى المنطقة، والتعرف على دور القانون الوضعى فى ردع عملية الجريمة والانحراف بأنواعها المختلفة.

نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعى Evolution of the social control theory

يرى روس Ross أن النظام الطبيعى والعوامل الأخلاقية والاجتماعية مؤثرة فى عملية الضبط وهذه النظرية تقوم على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان ، إذ يعتقد روس أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي : المشاركة أو التعاطف ، القابلية للاجتماع ، الإحساس بالعدالة ، ورد

الفعل الفردي. تشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي (وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه)، وهنا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته، وتباينت جماعاته. وتسهم هذه النظرية فى إبراز دور القانون الوضعى ومدى فاعليته وظهوره فى المجتمعات القبلية وحل المشكلات التى يتعرض لها المجتمع (عبد العزيز فكرة، ٢٠٠٩، ص٣١،٣٠).

الضبط الاجتماعى من وجهة النظر الأنثروبولوجية:

يرى علماء الأنثروبولوجيا أن كل الأنساق الاجتماعية الفرعية، بوصفها أنساقاً ضابطة، لكل نسق له وظيفة ودور داخل المجتمع، وبذلك أصبح كل من النسق الاقتصادى والدينى والقرابى فى نظرهم— يقوم بدور هام فى ضبط سلوك الأشخاص إلا أن هناك نسقين كانا يمثلان مركز الصدارة فى دراسات الضبط الاجتماعى عند الأنثروبولوجيين، هما النسق السياسى، والنسق القانونى. وهذا ما ترتكز عليه الأنثربولوجيا الاجتماعية فى دراساتها للضبط الاجتماعى فى المجتمعات البدائية والتى ما زالت تحتل جزءاً من اهتمام الأنثروبولوجيين حتى الآن. وهذا ما دفع الباحثة بدراسة الضبط الاجتماعى والذى يعد من اهتمامات الأنثروبولجيين خاصة، وعلم الاجتماع عامة حيث تقوم الدراسة بالكشف عن أثر الدين ودوره فى التأثير على سلوك الأفراد ومدى إسهامه فى تكوين النظام الاجتماعى وتدعيمه، والتعرف على مكونات البناء الاجتماعى لمجتمع الدراسة والدور الذى تقوم به فى عملية ضبط سلوك الأفراد، ووظيفة هذه الأنساق فى عملية تدعيم النظام الاجتماعى والتفاعل بين الأفراد بعضهم البعض ومع الآخرين، من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو الأمن والاستقرار المجتمعى. وهذا ما سوف تكشفه لنا الدراسة الميدانية لمعرفة دور القانون العرفى والوضعى داخل منطقة القوشى (سامية محمد جابر،١٦٦،١٩٨٢– ١٦٨).

علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا قاموا بتحديد عنصرين أساسيين للضبط الاجتماعى:

١– وسائل غير رسمية من السيطرة– التطبع من المعايير والقيم عن طريق عملية تعرف بإسم «التنشئة الاجتماعية»، والذي يعرف بأنه العملية التي يتطبع بها الفرد منذ أن ولد والتى تقوده إلى تطوير السلوك الفعلي الذي يقتصر على أضيق مجموعة من ما هو مقبول بالنسبة له وفقاً لمعايير الجماعة.

٢– الوسائل الرسمية للسيطرة الاجتماعية (عقوبات داخلية)، (والعقوبات الخارجية) التي فرضتها الحكومة لمنع إقامة الفوضى أو الشذوذ في المجتمع. ونجد أن بعض المنظرين مثل إميل دوركهايم، يشير إلى هذا النوع من الرقابة حيث التنظيم.

أى أن هذه الوسائل طرق لفرض السيطرة الاجتماعية يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية. ويقول عالم الاجتماع إدوارد روس أن النظم العقائدية تمارس سيطرة أكبر على السلوك البشري

من القوانين التي تفرضها الحكومة، بغض النظر عن تشكيل المعتقدات المكتسبة من المجتمع، تعتبر الضبط الاجتماعى واحدا من أسس النظام داخل المجتمع المرتبط بالقيم الاجتماعية الحالية في الأفراد من المنتجات من الضبط الاجتماعى الغير رسمى تمارس ضمنياً من قبل المجتمع من خلال القيم، المعايير، والأعراف. وفقاً لاستيعاب الأفراد لقيم المجتمع، سواء كانت واعية أو لا. أى عن طريق التلقين ويعتمد المجتمع التقليدي في الغالب على الضبط الاجتماعي غير رسمي جزءاً لا يتجزأ من الثقافة التقليدية في الانخراط داخل المجتمع وأعضائه (https://ar.wikipedia.org/wiki/Social control).

ومن ثم نجد أن هناك مجموعة من العوامل المجتمعية التى تسهم فى انحراف الشباب من الجنسين وتتضح فيما يلى:

- التحديث فى المجتمع الليبى:

يعد التحديث فى المجتمع الليبى موجه نحو التحديث السياسى لذا فالثورة النفطية ساهمت فى دفع عجلة التحديث، وأسفرت عن تغيرات بنائية واضحة فى مجالات الصناعة، وسائل المواصلات، والإتصال والتعليم والنظام المهنى. والمجتمع الليبى يشهد الآن تغيراً سريعاً فى مختلف جوانب الحياة منذ منتصف الستينيات. وتلاحقت التغيرات بعد قيام الثورة (١٩٦٩)، فلمست الأساليب الرئيسية للمعيشة والبناء الاجتماعى والاقتصادى، ومن نماذج التغيرات الاجتماعية تلك الدراسة التى قامت بها الجامعة الليبية بهدف دراسة تأثير صناعة النفط والتغير الاجتماعى على مدينة (اجدابيا) حيث التغير فى نظام القبيلة وبناء الأسرة والدخل، حيث أصبحت القبيلة لم تعد جزءً من النظام القبلى، فلم يعد نشاطها الاقتصادى يعتمد على الزراعة البسيطة. بذلك تخلص أفراد القبيلة من الإلتزامات والروابط القبلية. وأصبحت حياتهم تعتمد على التحديث مثل الإعتماد على نظام المصارف، وارتفاع مستوى المعيشة والاستهلاك (عبد الله الهمالى، ١٩٨٦، ٢٤، ٢٥).

ومهما يكن من أمر التغيرات التى تطرأ على المجتمعات التقليدية وعمق هذه التغيرات، فليس ثمة شك فى أن الناس يفضلون دائماً أساليب معيشتهم وأنماط سلوكهم المألوفة. لذا كانت كل التجديدات وبخاصة تلك التى تتطلب تغيرات اجتماعية تلقى كثير من المقاومة. وتجد العناصر الاجتماعية الجديدة التى تتعلق بالنظم والقيم مقاومة أكثر من العناصر الثقافية. بل إن التجديدات الثقافية اللامادية التى تتصل بالعادات والتقاليد وقواعد العرف وأساليب السلوك والتصرفات تجد مقاومة أشد وأقوى من التجديدات الطارئة فى ميدان التكنولوجيا والثقافة المادية. (أحمد أبو زيد، ١٩٧٥، ٣٩٤).

والتحديث كظاهرة اجتماعية يمكن قياسها عل مستويين (مستوى الفرد، ومستوى المجتمع) فإذا قيست على مستوى الفرد احتاج الأمر إلى البحث عن مؤشرات لها علاقة بالسلوك

والشخصية، وأما إذا قيست على مستوى المجتمع ، فإن الأمر يحتاج إلى استخدام مؤشرات يمكن أن تعكس صورة الجماعة الاجتماعية والاقتصادية العامة. كما أن هناك بعض العوامل المادية المؤثرة فى مستوى المعيشة والتى تؤثر عل مستوى المجتمع ككل وهى(التعليم ن الصحة، الاسكان، الكهرباء، ووسائل الاتصال والصناعة والزراعة تلك المراحل التى مر بها المجتمع الليبى خلال الثلاثين سنة الأخيرة (مصطفى عمر التير، ١٩٩٢، ٢٨٣).

وتعد الجماعات الأولية المتمثلة فى الأسرة، أصدقاء اللعب، الأقارب، والجيران، ودور المدرسة ووسائل الإعلام، والوازع الدينى حيث تهيء فرصاً ولو كانت قليلة فى تشكيل شخصية الفرد الذى يعيش معها إما بالسلب أو الإيجاب وفقاً للظروف التى يتعايش معها، فهى تؤثر فى حياة الفرد وتوجهه توجيه مباشر نحو فعل الخير أو الشر. كذلك الجماعات القرابية بإعتبارها تتفق فى مبادىء مع شخصية الفرد داخل الجماعة فهى تؤثر فى سلوك الفرد نتيجة عملية الاندماج فيما بينهم، مما يؤدى الشعور بإحساس الجماعة الأولية، فإذا كانت نشأة تلك الجماعات تتسم بالعنف وينشأ الفرد مشبع بالقوة والعنف والعدوان.

- دور البيئة الأسرية فى ابراز السلوك الانحرافى و الإجرامى:

إن انحراف الحدث لا يبدأ فجأة ولكنه نتيجة لسلسلة متوالية من المراحل. ولعل من أولى تلك المراحل، هى مرحلة التنشئة الاجتماعية للحدث فى الأسرة وتلعب دوراً هاماً خاصة فى المراحل الأولى من حياة الحدث فعن طريقها يتشرب الحدث القيم الأساسية، ويتمثل معايير السلوك السوية. فدور الأسرة يتضح من خلال واجباتها التوجيهية، ثم الإشرافية والرقابية، وأخيراً دورها العقابى، عند ممارسة الابن أى نمط مخالف عن السلوك، فأساليب العقاب والثواب التى تتبعها الاسرة ترتبط بنسق القيم الذى يدور حول مبدأ الطاعة والامتثال، بمعنى أن جميع أساليب الممارسة والمجازاة التى يتبعها الآباء تهدف فى المقام الأول إلى بث حب الطاعة أو الانصياع عند الطفل (محمد الجوهرى، علياء شكرى وأخرون، ١٩٩، ٤٢٠).

التنشئة الاجتماعية تعد العملية التى تتشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه، لكى تتوافق وتتفق مع تلك التى يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنة لدوره الراهن أو المستقبلى فى المجتمع. وتختلف أساليب التنشئة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى عصر، كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الطبقات الاجتماعية. لذلك يعمل الآباء بمثابة المصفاة التى تصفى وتنقى القيم قبل نقلها إلى الطفل، ويمثل الآباء دور المعلم فى عملية التنشئة الاجتماعية والمعروف أن للآباء قيماً مختلفة باختلاف الطبقة الاجتماعية التى ينتمون إليها، وتؤثر هذه القيم فى عملية التنشئة الاجتماعية لدى أبناء كل طبقة (عبد الرحمن العيسوى، ١٩٩٦، ٤٢٠).

إن نظام الأسرة يعد جزء فى بناء اجتماعى كبير تضم نظم اجتماعية أخرى تنظم مظاهر الحياة الانسانية. وعندما تتغير بعض عناصر النظام الاجتماعى فإنها تؤثر فى البناء الاجتماعى الأكثر ثباتاً فقد كانت الأسرة فى الماضى متداخلة بشكل كبير فى نسيج البناء الاجتماعى، ولكن نظراً للتغيير فى بعض المنظمات ومؤسسات المجتمع فقد أدى ذلك إلى فقدان الدعم والتأييد للأسرة وإن فقدان أو زوال الدعم الاجتماعى للأسرة يشمل زوال أو تناقص الدعم الاقتصادى، القانونى الأخلاقى، الحكومى، التعليمى والدينى (الوحيشى، ١٩٩٨، ٣٥٥).

ويقوم التحليل السوسيوأثروبولوجى لفهم العلاقات والنظم الاجتماعية على النظر بطريقة كلية وشاملة إلى تلك المراكز الاجتماعية المتمايزة التى يتوزع عليها الأشخاص فى المناشط الاجتماعية المتنوعة. ونحن نستطيع أن نفهم بعض الظواهر الدائمة الحدوث فى منطقة القوشى كأحداث المشاجرات بين الجيران واجراءات فض المنازعات والجزاءات، إلا إذا أخذنا فى الاعتبار المراكز التى يحتلها كبار السن داخل منطقة القوشى ودورهم وتأثيرهم على أفراد المنطقة فى أحكام الجزاءات والعقوبات. فضلاً عن ذلك هؤلاء الأشخاص إنما تحكمهم معايير محددة هى التى تعطى البناء الاجتماعى الذى ينتظم جميعاً نوعاً من الثبات والنظام. وبدون هذه المعايير يصبح التفاعل بين الأشخاص أمراً على درجة عالية من الصعوبة والعقوبة، وبدونها أيضاً يواجه الأشخاص أعباء ثقيلة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المناسبة فى المواقف المختلفة (محمدعبده محجوب، ١٩٨١، ٢٧، ٢٩).

يرى إدوين ساذرلاند أن مصطلح الانحراف يشير إلى تشير إلى الجماعات المنحرفة ذات التوجه نحو الأنشطة المنحرفة يتعلمون من تجارب الأسرة الفقيرة والتى تنشىء أبنائها على الانحراف، وبالتالي أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة المنحرفة. هنا تعد الأسرة هى المفتاح الذى يفتح الباب لأفراد الأسرة للإنحراف وكسر القوانين من خلال اكتساب أفكار خاطئة توجه السلوك إلى مواقف كيفية انتهاك القانون وخرق المعايير. ومن ثم نجد بعض الأصدقاء ورفاق السوء تشجع السلوك المنحرف، وتعد ثقافات فرعية تحتوى على ثقافة الانحراف.

(www3.ncc.edu/faculty/soc/feigelb/soc201online/summary/ch6,2014,p.4)

ومن ثم نجد أن الأسر الليبية فى منطقة «القوشى» تشتمل على أنماط المهاجرين إلى موطن الاستقبال حيث توجد الهجرات الأسرية وهى عادة ما تسمى الهجرة السكانية. وأحياناً تتم من أجل الاستقرار التام، ولكن لا تؤدى دائماً إلى الذوبان، رغم استقرارها مدة طويلة فى الموطن الجديد. وفى اطار تحليل الاكتساب الثقافى Acculturation Reciprocal المتبادل بين عناصر المجتمع، ويرى رالف بيلز أنه لفهم تلك القضية فلا بد من الاعتماد على المداخل السيكولوجية التى تميز الإسهام الأنثروبولوجى حديثاً عند تطبيق المناهج وأساليب الدراسة الحقلية ويجب النظر إلى ثلاث مستويات لفهم قضايا الفرد والطبقة والدور والمكانة والاختلافات الشخصية. (محمد عباس ابراهيم، ٢٠١٠، ٥، ٥٩).

«وتعد الأسرة الليبية من الأسر الإسلامية فهى فى جوهرها تتميز بالطابع الإسلامى فى عاداتها وتقاليدها وأخلاقها، ومازالت تحتفظ بتلك القيم المستمدة من الدين الإسلامى، وتعتبر الأسرة الليبية من الأسر الممتدة قد تضم جيلين أو أكثر حيث تجمع بين الأجداد والآباء والأبناء وفى بعض الأحيان الأحفاد. وكل يشتركون فى مسكن واحد وهم يجتمعون على مائدة طعام واحدة، وتتمع الأسرة الليبية بالتضامن والتماسك والتوحد، كما أنها ترتبط بصلات قرابة قوية حتى الآن، ومازال الجد الأكبر ويليه الأب يحتلون مكانة ومركز مرموق داخل العائلة. والأسرة الليبية فى منطقة القوشى القادمون من جماعات وقبائل أفريقية وعربية جاءوا واستوطنوا فى المجتمع الليبى نتيجة للحروب والهجرات، وتم التزاوج من الليبيات واستقروا بمدينة مصرته منذ زمن بعيد وحصلوا على الجنسية الليبية وأصبح أبنائهم حاصلين على الجنسية الليبية، وبذلك أصبح أهل القوشى لهم نفس حقوق المواطن الليبى فى ملكية البناء وقواعد تحكم توارثها بين الأجيال، كما اتضح للباحثة أن هؤلاء الناس يختلفون فى الحقوق والواجبات، وأصبح لهم نظم وقواعد خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العائلية والاجتماعية، مما أبرز ظهور بعض المشكلات بهم وتأثيرها على المجتمع الليبى، ولكن حتى الأن البعض منهم ما زالو متأثرين بالعادات والتقاليد الليبية بالرغم من بعد المنطقة وانقسامها عن المجتمع وفقاً للبعد المكانى. ونظراً للجريمة والانحراف الذى يحدث بداخلها إلا أنها تحمل فى طياتها سمات المجتمع الليبى، وسوف نحاول عرض لما نسميه بمشكلات التضخم الحضرى وانتشار السلوك الإجرامى».

ونجد أن النظام الاجتماعى ميزان يفصل بين العنف والضبط. حيث يعرف بارسونز Par-sons، أن الضبط الاجتماعى ليس فقط مجرد السيطرة على المنحرفين فقط ولكنه يردعهم عن القيام بذلك من قبل المجتمع. ويعد خروجاً عن القواعد والمعايير المألوفة المتبعة والسائدة فى المجتمع والمتعارف عليها فيما بينهم. (Barbalet, J.M., 1998, p.1, 17)

ويعد الانحراف والجريمة بمنطقة القوشى نابع من التحضر وغياب القيم التى تنشأ عليها الفرد داخل المجتمع لأن القيم أساس كل مجتمع وتعد تراثه الثقافى وهى الموجه والضابط لجميع نظم المجتمع والذى تتناقله الأجيال المقبلة.

دور الجانب الاقتصادى فى عملية التماسك الأسرى:

إن انتقال الملكية (الإرث) من جيل إلى آخر كان يعتبر أحد أهم وظائف الأسرة خلال الماضى القديم، أما الوقت الحاضر فإن متغيرات الاقتصاد والملكية لم تعد من عوامل ترابط وتماسك الأسرة إذ أصبح المكسب الفردى أكثر أهمية من الكسب الجماعى للأسرة ككل وما تمكنت من جمعه خلال أجيال متعاقبة. فالعامل الاقتصادى والحافز والمادى جعل الفرد غير متحمساً للتمسك بالقديم. وسوف نعرض للأوضاع الاقتصادية للأسرة عينة الدراسة، حيث اتضح أن الفرد يرتبط بمهنة معينة تمثل احدى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المهمة فى تشكيل بناء

القوة العاملة ومدى تأثيرها فى عملية تنمية المجتمع، فنجد فى مجتمع الدراسة أن ارتفاع نسبة أرباب العاملين من الأسر وتصل إلى نسبة مرتفعة عن المتقاعدين والذين لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة فى المنطقة بالمقارنة للعاملين بها من أرباب الأسر، فى حين تمثل نسبة البطالة فى المجتمع وكبار السن والعجزة نسبة ضئيلة لاتذكر والغالبية العظمى يعملون فى مجال الأجهزة والمؤسسات الحكومية والعسكرية، بينما نجد أن هناك نسبة ضئيلة تعمل أعمال حرة (التجارة– الانتاج وأعمال خدمية).

دور القانون فى عملية الضبط الاجتماعى:

يساعد على وضع أسس ومبادىء يسير عليها الفرد ولا يخرج عن السلوك المألوف داخل المجتمع (الوحيشى، ١٩٩٨،٣٠١). «ونجد فى مجتمع الدراسة أن الأسرة تمثل الضابط على أفرادها من حيث تنشئة الطفل على القواعد والمعايير السائدة فى المجتمع والتى يجب الإلتزام بها والمقرة بين أفراد المجتمع ومن يخرج عنها يعاقب، ونجد أن فض المنازعات غالباً ما يتم عن طريق الضبط الرسمى (الشرطة) خصوصاً «جرائم القتل»، بينما المشاجرات والخلافات البسيطة بين الجيران أو الأطفال غالباً ماتتم عن طريق الضبط الغير رسمى (العرفى)، ولاشك ان إدمان المخدرات يعد احدى العديد من القضايا والمشكلات التى من الضرورى التصدى لها فى مجتمع الدراسة خاصةً والمجتمع الليبى عامةً، وتعد ظاهرة عالمية. وهناك الكثير من المفاهيم المتعددة عن أنواع الانحراف مثل (الإتجار بالمخدرات وعلاقته بالضبط الاجتماعى) حيث الإتجار بالمخدرات يعد المسؤول الأول عن ظهور العديد من الجرائم نتيجة لغياب العقل والإدراك، مما يؤدى فى النهاية بالشخص إلى حكم الإعدام. ونجد أن مرجع الجرائم نابع من التغيرات التى تحدث فى المجتمع نتيجة لإنتشار «العولمة». ويتفق علماء الاجتماع على أن جميع المجتمعات لديها جرائم وانحرافات، ولايخلو منها أى مجتمع ومرجع ذلك إلى العولمة السياسية والاقتصادية ومنها جرائم التطرف الدينى، وقد تكون لكل جريمة سعر وثمن يحصل عليه الفرد إما للحصول على حريته، وإما لتحقيق ذاته. وهناك معايير يضعها المجتمع لردع الانحراف منها معايير سلوكية – صحية – جنسية – دينية. ومن يخرج عن تلك المعايير يتعرض للعقاب جراء ما يفعله من جرائم سواء كانت جرائم (قتل – سرقة- جرائم السب والإساءة أوالضرب بالسياط).

(Macionis، John&Plummer، Ken، ٢٠٠٥، ٤٣١.p، ٤٢٨).

يرى علماء اجتماع الجريمة أنه يمكن الكشف على الجرائم التى تحدث فى المجتمع من خلال التغيرات التى تطرأعليها نتيجة ظهور جرائم جديدة نابعة من الأوضاع الراهنة بالمجتمع مثل جرائم الإنترنت، ولذلك فرضت العقوبات من أجل تقنين الجريمة والانحراف داخل البناء الاجتماعى ووظيفة العقاب استعادة التضامن الاجتماعى والتوحد داخل المجتمع الذى من خلاله تقوى الجماعة وتقل الجريمة.

وأشارت دراسة Znaniecki أن الجريمة تم ردعها عند الفلاحين البولنديين من خلال رسم استيراتيجيات لمعاقبة مرتكبى الجريمة لاستعادة الوضع الذي كان قائما قبل الجريمة وتجديد تضامن المجموعة. وأن الانتقام هو اعتبار ثانوي ولا يجب الثأر من أجله، ويكفى كفارة، أوالردع والعقاب. والإصلاح كان هدف الدولة، أى اتجاه الدولة نحو الأخذ بالقوانين السابقة مع القوانين الحالية المتمثلة بتدخل الشرطة وهو الدافع للحد من ضحايا الجرائم بفضل المهام العديدة التى تقوم بها الدولة فى خدمة المواطن. (Merton, Robert K. 1968, p.7)

وهذا ما سوف تكشفه لنا الدراسة من خلال التعرف على الأوضاع الأمنية فى المجتمع الليبى «منطقة القوشى»:

ومن ثم نجد أن القانون العرفى كما يمارس فى ليبيا يطلق عليه «نهج الهجين» أى بعد سقوط معمر القذافى أصبحت ليبيا أكثر عنفاً حيث حوادث التفجيرات المتمثلة فى (الاغتيالات- الخطف- القتل) شائع بين الميليشيات، والحكومة المركزية هشة للغاية ويسودها حالة من الفوضى ومازال التاكيد على أهمية القانون العرفى فى حل المنازعات وإمكانات عدالة المصلحة فى الوضع الانتقالى. ونجد أن الجرائم االمتعلقة بالصراع تنطوى على انتهاكاً لحقوق الانسان وهو من خلال القانون الرسمى. وأكد أحد المؤتمرات أن الوساطة فى النزاعات والصراعات المحلية فى ليبيا يقوم بها ممثلين عن مجالس الحكماء والحكومة للاستفادة من خبراتهم بين الجماعات من أجل تعزيزقدرة المشاركين على تطوير التعاون والبناء وذلك فى حل النزاعات المحلية. وقد تم مناقشة أهمية دور القانون العرفى فى حل النزاعات فى ليبيا وصلاته بالنظم القانونية الرسمية. وأكد على أن القانون العرفى يحل محل القانون الرسمى إذا كان يعانى من الضعف وعدم القوة. ويوصى المؤتمر بضرورة ارتياط هذه الآليات العرفية بفاعلية لتكون هياكل قانونية رسمية ويتم تطويرها وتعزيزها.

كما أبرز عن وجود وسطاء يسعون إلى تحسين العلاقة مع وسائل الإعلام وتشجيع القبائل والدولة على الاستفادة من عملية الدولة الانتقالية الرسمية، ومطالبة الأطراف بالالتزام باتفاقات لوقف اطلاق النار. وأطلق عليهم «الوسطاء» لما لهم من تأثير قوى ومباشر على أفراد المجتمع مثلهم مثل (كبار السن) يتميزون بما يلى:

١- الشخصية المثالية.
٢- النزاهة وحسن الخلق ويعد الشخص المناسب لهذه المهمة .
٣- امتلاكه بصيرة نافذة تساعد على اتخاذ القرار .
٤- لديه الاستعداد لتحسين وتعلم الدروس من التجارب السابقة التى تهدف إلى الممارسات المعتادة والعدالة الصالحة.
٥- لديه القدرة على بناء علاقات قوية مبنية على بناء الثقة مع الأشخاص والفئات المعنية، ولديهم القدرة على إيجاد حلول من خلال فهم سياق المشاكل.

(www.academiworld.com)

بدأ مؤخراً اهتمام دوريات من غرفة العمليات الأمنية المشتركة، بمداهمة أوكار الفساد التى تديرها أحد أكبر شبكات الدعارة، حيث تم القبض على ١٦ رجلاً، و١٠ نساء من جنسيات أفريقية مختلفة، حيثما سندت عملية أخرى لأفراد مكافحة الجريمة بمساندة الفرقة بالأمن المركزى بمداهمة مصنع لصنعات الخمور فى منطقة «أبوروية» حيث تم القبض على شخصين من الجنسية الأفريقية يقومان بتصنيع الخمور وترويجها، وتشهد مصراته الأن دوريات مشتركة واسعة جمعت أفراد غرفة العمليات.

وجود مجلس حكماء لمصراته يقضى بالتوصل إلى حل تفاوضى وسلمى للتوافق بين كل الليبيين، وأن مشايخ من التب - الطوارىء- جبل نفوسة. ومع التغيرات الحديثة التى طرأت على ليبيا ظهرت عصابة سودانية لسرقة العربيات بمصراته، وتم القبض عليهم وعدد أفرادهم»٦» متخصصين بسرقة العربيات ذات الدفع الرباعى.

تم القبض على تشكيل عصابى مسلح فى مصراته، يعمل على ترويج المخدرات والخمور عند كوبرى السلام بالمدينة، واعتقال ما يقرب من ١٨ شخصاً منهم تونسيات والباقى من الجنسية الليبية يحملون كمية كبيرة من الخمور وحبوب الهلوسة ومخدر حشيش والأسلحة الألية والبيضاء.

كشفت بلدية مصراته عن اختطاف ٨٢ شخصاً أصولهم من مصراته وجارى البحث عنهم .

.(www.libyaakhbar.com>)

دور التعليم فى عملية الضبط الاجتماعى:

يعد أحد النظم المساعدة بعد الأسرة فى تطوير وتغيير الأفكار والتصورات الخاطئة لدى الكثير من الأطفال فهو يقف جنباً إلى جنب الأسرة ليؤكد على كمية المعلومات الصحيحة التى تصل إلى فهم الطفل – ومن ثم يجب ربط التعليم بالوازع الدينى ليعزز قيم ومبادىء المجتمع. وفى مجتمع الدراسة يقوم النظام التعليمى بدور هام فى المجتمع بمنطقة القوشى حيث يعد الفرد ويهيىء له الظروف المناسبة لاختيار العمل المناسب حيث أن هناك علاقة ارتباط بين التعليم واختيار المهنة. والتنشئة المهنية للطفل تبدأ منذ الصغر من خلال الأسرة ومهنة رب الأسرة التى يلقنها الأب لإبنه كى يكتبها ويورثها للأجيال القادمة من خلال دور المدرسة فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل حيث يتضح دورها فى عملية تعليم الطلاب وتوجيه سلوكهم نحو كيفية علاج وحل مشكلاتهم من خلال التدريب وتقديم دروس مفصلة فى كيفية التعامل مع الآخرين، والذى يؤدى إلى النجاح كبداية تعليمية، ثم تقديم أساليب تربوية ينتفع بها الطالب ويأخذها كمنهج يسير وفقه ليتعرف على شخصيته وشخصية الآخرين، وقد نجد أن هناك حلول أخرى يمكن من خلالها حل مشكلات الطلاب من خلال توجيههم عن طريق زملائهم المقربين إليهم

وبعرض المشكلات، وايجاد الحلول عن طريق الأخصائى الاجتماعى ومدرس المدرسة أيضاً، حيث تؤكد بعض الدراسات أن هناك علاقة بين السلوك الداخلى للطلاب وبين ما يفهموه، وما يتعلموه وما يجب أن يكون سلوكهم عليه من إلتزام بتعاليم الدين، وعدم الإلتفاف حول الطوائف الذين يأخذون شعارات منافية للدين، هنا التركيز يكون فى عمليات التغيير فى توفر شركات التصنيع واغتنام توفر فرص عمل للشباب يخرجهم من الأفكار الواهية ويعطيهم الثقة بظهور فكر جديد يحمل معانى ثقافية أسمى تهدف إلى تحقيق السلوك الإلتزامى وتحقيق الربح والتنمية وتحقيق الذات والخلاص الفكرى الواهى وعدم التذمت الدينى .

(O'Reilly, Charles A.& Chatman, Jennifer A., 1996, p. 157-200)

هنا تساعد المدرسة فى تعليم الطفل بعض المهارات عن المهنة المطلوبة. كما يسهم التعليم فى الكشف عن القادة والرواد والمديرين، كما يهيىء لهم الفرص لبناء الشخصية أى أنه يؤثر بصورة أساسية فى النمو الاقتصادى ومن خلال عينة الدراسة كشفت أن نسبة الأمية فى منطقة القوشى تعد نسبة مرتفعة بالنسبة لصغر حجم العينة، وتصل نسبة الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائى– اعدادى– ثانوى تصل إلى حوالى ٦٧٪، بينما نسبة الإناث تصل إلى منهم حاصلة على التعليم الابتدائى– الإعدادى واتضح أن الأسر يفضلن زواج الفتاة مبكراً وعدم اهتمامهم بالتعليم وحرمانها منه وتصل نسبتهم إلى ٣٢٪.

قدم بليث «A.A Blyth» محاولة لتحديد الوظائف التى ترتبط بدور المدرس التعليمى والتى تمثلت فى:

١- وظيفة التنشئة بما فيها من نظم وقيم
٢- التصنيف الأكاديمى والاجتماعى للتلاميذ.
٣- الرعاية الاجتماعية
٤- وظيفة تتعلق بالريادة (القيادة الملهمة) أي غرس القدرة على تجاوز المواقف.

(عبد العزيز فكرة، ٢٠٠٩، ٤٦).

دور الدين فى عملية الضبط الاجتماعى داخل الأسرة:

المنهج فى الإعلام الإسلامى:

الدور الاجتماعي للدين بالطبع لوحظ على مدى قرون عديدة ويمثل النواة الصلبة للإستمرار في الحياة يتـمثل في التركيز على الدين كوسيلة مؤسسية للسيطرة الاجتماعية، يقصد به الكشف عن الحقيقة تجلياً وإظهاراً وتأصيلاً، وقضية المنهج فى الإعلام من القضايا المهمة علمياً، لما يترتب على الوعى بها وإدراكها على حقيقتها وما يترتب من آثار على البحث فى علم الإعلام، وعلى العمل الإعلامى نفسه، وهى تقوم على محورين:- الأول المحور العلمى المتعلق بتجديد السبل

الموصلة إلى حقائق علم الإعلام، باعتباره علماً شديد الصلة بالحياة، وشديد الصلة بعلم الأفكار، وباعتبار أنه لا بد أن يكون فى القرآن الكريم ما يرشد إلى المناهج التى بها يوصل إلى الابلاغ بالعلم اليقين والإعلام بالحق المبين. والمحور الثانى يتمثل فى كيفية الطرح الإعلامى الإسلامى اليومى، أى المذهب الإعلامى فى التطبيق، وكلا المحورين مرتبطان ببعضهما البعض وكما ذكر فى القرآن الكريم «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً (سورة الاحزاب: الأيتان ٧٠، ٧١). (سيد محمد ساداتى الشنقيطى، ١٩٩٨، ٥).

يدعوا المجتمع الإسلامى إلى السماحة وحل المشكلات التى تطرأ على المجتمعات بصورة ودية فى تبادل العلاقات سواء على المستوى الشخصى أو المجتمعى أو العالمى فهو يدعوا إلى إزالة الفوارق بين الطبقات وعدم الاحتكار أو السيطرة من دولة إلى دولة أخرى، فهناك من اعتنق الإسلام من الدول الأخرى وأصبحوا ملتزمين بتعاليمه ونهجه مما سهل عليهم عملية التفاعل والتعامل بين الناس لما يدعوا له بالكلمة الطيبة والمعاملة الحسنة والتضامن الاجتماعى، وحث على التغير والتطور للأفضل مع مراعاة عدم الخروج على المعايير والقيم التى تفسد الأخلاق فالدين الإسلامى له تاريخ لا ينتهى يواكب كل العصور.

(Botlhdiba.A&M. Ma'rtif al-Dawaltbt, 1998, p.347)

ونجد فى مجتمع الدراسة أن الأسرة تنشأ الأبناء منذ الصغر على الالتزام بتعاليم الدين سواء للفتى أو الفتاة حيث تصل الفتاة سن البلوغ وتبدأ فى وضع الطرحة على شعرها والالتزام بالزى الذى يخفى ملامح الجسد، وهناك الشباب منهم من يلتزم بالتعلم الدينية ومنهم من تغره مظاهر الحياة والتى تدفع به فى النهاية إلى الانحراف أو ادمان المخدرات المؤدية للسجن أو الموت المحقق نتيجة تعاطى الجرعات الزائدة.

ومنهج الإعلام الإسلامى فى مخاطبة الجمهور ينتهج نهجاً خاصاً فى مخاطبة الجمهور، وغايته الأساسية فى نطاق المنهج التطبيقى الإعلامى الإسلامى. وربما عدم مراعاة هذا المنهج وخصائصه فى النشاط الإذاعى اليومى على مستوى الأمة الإسلامية من الأسباب الرئيسية فى عدم الاهتمام بالرسائل الإذاعية التى تبعث من خلال برامجها على المستوى الإعلامى عامة، وما تتطلبه تلك الكينونة من تكريم وتقدير واحترام فى أسلوب مخاطبته الخطاب الإعلامى أو الإذاعى المناسب. لذا فإن المنهج الإسلامى قائم على أسس تتمثل فى احترام المستقبل وتنمية المشاركة الإتصالية، ومراعاة كافة أحواله، ومداخله النفسية، والفوارق الطبيعية بين فئاته، لذلك فهو مؤسس على الإحترام والتقدير، بينما أسس الخطاب الإذاعى أو الإعلامى للمنحرفين قائم على الشفقة والرحمة بهم، وكل حسب حاله واحتياجه (سيد محمد الشنقيطى، ١٩٩٨، ٦١).

لقد كان الوازع الدينى وما زال يقوى من عزيمة الأسرة وكان له شأن عظيم على مر الزمان، بينما أصبح الآن يتناقص دوره تدريجياً بتطور وتغير المجتمعات وبتناقص درجة التدين قل الاهتمام بالقيم والمبادىء السائدة فى العديد من المجتمعات (الوحيشى، ١٩٩٨، ٣٠٢). وقد اشار ابن خلدون الى أن الضبط الاجتماعى من الظواهر الملازمة للمجتمع، ويعد من وسائل الضبط الاجتماعى التى تصلح بها الحياة الاجتماعية فهى واضحة فى رأيه وتمثل «الدين والقانون والآداب والعرف والعادات والتقاليد والمثل العليا»، كما يعتبر ابن خلدون أن الدين والسياسة هما الضوابط فى المجتمع، ويركز على الناحية التشريعية كقواعد ضابطة مستمدة من الدين ويرى (أن قوانين تلك الشريعة مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين الطبيعية، وأشياء من مراعاة العصبية والقرابة، والاقتداء فيها بالشرع أولاً ثم الحكماء والملوك فى سيرهم). (سلوى سليم، ١٩٨٥ ص٧، ٢٦).

ونجد فى منطقة القوشى أن كبار السن هم الأكثر تمسكاً وتديناً بقواعد الدين الاسلامى ولهم السلطة والقوة فى التأثير على الشباب بمنطقة القوشى على الرغم من تقلص دورهم إلا أنه ما زال التمسك بآرائهم على درجة كبيرة من الأهمية فى حل المشكلات التى لا يقدر على حلها الآباء لما لديهم من خبرة وحكمة وموعظة، فعندما يلجأ إليهم أفراد المجتمع فهم يمارسون سلطاتهم بكل قواهم لاستعادة مهاراتهم فى حل المنازعات دون حدوث أى خسائر ممكنة، وغالباً ما تنجح جهودهم من خلال عملية الإقناع والموعظة وذكر الآيات القرآنية التى تدعو للصلح بين أفراد المنطقة أو بين الجيران بعضهم البعض على اعتبار أن المسلم أخو المسلم ولا يجب اهدار دمه.

ومن ثم نجد أن هناك مجموعة من العوامل التى تقلل من الجريمة والانحراف فى المجتمعات الإسلامية ننجزها فيما يلى:

١- كانت البلدان ثقافياً إلى حد كبير متجانسة على الأغلب فى الدول الإسلامية (وخاصة دول الشرق الأوسط)، أغلبية السكان كانوا يميلون إلى التوحيد الديني وغالباً لا يوجد التحيز العنصري ملحوظاً. اختفت الخلافات العرقية الموجودة أساساً نتيجة الإنسجام الديني، وهو أساساً قوياً للوحدة الوطنية.

٢- تمثل البلدان الإسلامية شبكة أسرة متماسكة محافظة إلى حد كبير حتى في المدن الحديثة، وشبكة الأسرة لا تزال لها فعالية تحقيق دوراً كبيراً في عملية توفر التنشئة الاجتماعية والدعم والضمان الاجتماعي لأعضائها.

٣- في الدول الإسلامية هناك مزيد من التركيز على واجبات الأفراد وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، والإلتزام بها من أجل مصالح الأفراد التابعة للولاء الاجتماعي من أجل مصالح المجموعة. ونتيجة لذلك فإن الأسرة والمجتمع، وحتى تدخلات الدولة في

الشؤون الخاصة لبعض الأفراد والتسامح من أجل المنافع الاجتماعية.

(Serajzadeh، Seyed Hussein، ٢٠٠٢، p.١١٤).

٤- مطلوب من الفرد داخل الجماعة أن يكون لسلوكه معياراً وفقاً للتوقعات الاجتماعية المحددة له ويتفق مع التوقعات الاجتماعية، لذلك تميل الجهات المعنية للتصدى لمن يخالف معايير المجتمع والتى تعرقل النظم السائدة فى المجتمع، والسلوك المنحرف هو حصيلة عمليات راسخة ومترسبة فى الماضى بداخل الفرد أو الجماعة تتضح فى عمليات التفاعل الاجتماعى مع الآخرين، لذا يجب تناول المشكلة برمتها ومعرفة أسبابها والسعى لحلها بإستخدام استيراتيجيات تقوم على تحليل السلوك المنحرف. وكذلك البحث فى التنشئة الاجتماعية والتركيز عليها بإعتبارها البداية الأساسية لل إنحراف.

(Parsons, Talcott,1991,p.169)

دور النسق القرابى فى عملية الضبط الاجتماعى:-

يلعب دور النسق القرابى دوراً هاماً فى عملية التماسك الاجتماعى بمنطقة القوشى، على الرغم من أنه يمثل مجتمعاً حضرياً إلا أنه ما زال يحتفظ بتماسكه الاجتماعى من ناحية الترابط الأسرى– والعائلى– والقبلى، ويتضح ذلك فى مدى تمسك الأسر بضرورة الزواج من أقاربهم (سواء ابن العم أو الخال)، وكانت تلك النسبة الأعلى. فى حين كانت هناك نسبة قليلة لا توافق على زواج الأقارب واعطاء الحرية للبنت فى عملية الاختيار. وترى الباحثة أنه لا توجد لديهم عائلة قرابية بمنطقة القوشى لذا كان ذلك المبرر لديهم غير صحيح، وقد يرجع الرفض لعدم التكافؤ التعليمى بين الشاب والفتاة أو قد يكون جنس العريس أو الأصل القبلى غير واضح فيحاولون أن يظهروا بمظهر التحضر وأنهم يتركون الفتاة تختار بمحض ارادتها ولكن فى الحقيقة أنهم داخل نطاق الأسرة متفقون على ذلك. ويرى ويليام سايرس فى مقاله عام ١٩٩٢ عن أشكال الزواج المتفق عليه فى غينيا الجديدة، حيث هناك الزواج البوليجن (وهو زواج الرجل بأكثر من امرأة)، أو للمراة أكثر من زوج ويسمى (الزواج البوليأندرى)، وهناك نوع آخر وهو أن المرأة تنجب الأطفال قبل أن تتزوج، ولا يمكن أن تتزوج الأب الذى أنجبت منه وذلك فى بعض القبائل.

(William, Sayers, 1976, 308).

ومن المنطقى ينعكس مدى البداوة أو التحضر فى نسق الضبط الاجتماعى فى المجتمعات القبلية، حيث من المعروف أن نظم السلطة المركزية والقضاء الرسمى الذى يعتمد على أساليب بيروقراطية معقدة لا يتوائم مع حياة النجعة والترحال التى يعيشها القبائل البدوية التى لا تعرف القراءة ولا الكتابة ولقد اتجهت بعض البلدان العربية فى مراحل معينة من تاريخها القضائى

الحديث إلى تخصيص محاكم خاصة بالبدو، كما هو الحال مثلاً فى عشائر العراق والأردن. ومن المؤكد أن التغيرات الحضرية التى تعرضت لها الجماعات القبلية البدوية وشبه بدوية سواء من خلال برامج التوطين أو بتأثير هجرة البدو للعمل فى المدن المجاورة، واتساع النشاط الاقتصادى كما هو الحال فى بيع حقوق حيازة الأراضى والاشتغال بالتجارة المشروعة وغير المشروعة فقد أدت إلى فرض النسق القضائى والسلطة المركزية للدولة فى المناطق الصحراوية (محمد عبده محجوب، ١٩٧٦، ٣٢٨- ٣٢٩).

والانحراف نابع من وجود جماعات أوغرباء نازحون من مناطق مختلفة داخل نطاق مجتمعى أكبر ينظرون لأنفسهم مقارنة بالأخرين برؤية مختلفة بها الشعور بالنقص وغير متوفر لديهم سبل الراحة وتوفر الخدمات، مما يدفعهم لإرتكاب الجرائم وارتفاع معدل السلوك الانحرافى على المستوى الفردى والجماعى ضد الغرباء.

(Stark, Rodney & Bainbridge, William Sims., 1996, p.5)

وكما هو الحال فى منطقة القوشى حيث أن بعض المنازعات يتم حلها من قبل ذوى المراكز والنفوذ ومعهم أيضاً كبار السن، بينما بعض المشاجرات أو الأحداث يتم حلها من خلال الشرطة نظراً لصعوبة ايجاد حلول لها من قبل كبار السن داخل المنطقة.

دور النسق السياسى فى عملية الضبط الاجتماعى بمنطقة القوشى:-

كل نسق سياسى هو نسق حكومى، والبعض الأخر يحمل لواء فكرة مؤداها أن هناك بعض الأنساق السياسية لا تكون أنساقاً حكومية، وأنه من الضرورى أيضاً أن نميز بين الحكومة كعملية اجتماعية سياسية والحكومة كمكاتب وأدوات معترف بها.(محمد عبده محجوب، ١٩٩٧، ١٧٨).

«ونجد فى دراستنا عن الأمن الاجتماعى بمنطقة القوشى والذى يعد القوة المؤثرة فى حيز من المجتمع الليبى يتضمن التعرف على أنواع الضبط الرسمى، وغير الرسمى فهناك طرق تستخدم فى معرفة من يقومون بفض المنازعات، والشروط المكتسبة لفض المنازعات سواء من يقوم بها من كبار السن أو من ذوى المركز المرموق والذى له مكانة ونفوذ داخل منطقة القوشى، فقد اتضح للباحثة أن فض المنازعات لا يقتصر فقط على كبار السن فقط ولكن أيضاً على ذوى المكانة من حيث المهنة والتعليم ولهم دور بارز بالمنطقة، وهذا يعنى أن المفاهيم تغيرت عن ذى قبل، ونتيجة لتلك التغيرات أصبح هناك ادراك وإتساع المجال فى المشاركة السياسية. ومن ثم تعنى مجموعة من الممارسات التى يقوم بها الأفراد داخل المجتمع من أجل عملية صنع القرار السياسى، والتغيرات السياسية التى تحدث فى المجتمع تعبر عن العلاقة بين الفرد وعلاقته بالوطن، كما اتضح من مجتمع الدراسة مدى اقبال المرأة على المشاركة السياسية وادراكها لظهور قيم جديدة تتعارض مع القيم القديمة الموجودة فى المجتمع حيث أصبحت تشارك فى المؤتمرات الشعبية ووضع

القوانين والدستور، وقد عكس ذلك أهمية دور المرأة وتغير وضعها عن ذى قبل وأصبحت ليست بمعزل عن التنظيمات الأخرى سواء كانت اجتماعية – اقتصادية – ثقافي – دينية، وذلك يتفق مع طبيعة التحول الذى طرأ على المجتمع الليبى بعد ثورة الفاتح».

ونجد على سبيل المثال فى الولايات المتحدة صور الجريمة والانحراف السياسى والعنف يكتسبها الفرد من خلال مشاهدته في مشاهد على شاشات التلفزيون، والصحف، والكمبيوتر، وحتى الهواتف الخلوية. أصبح الجمهور اعتاد على رؤية العنف والجريمة بصورة بشعة من رؤية بعض الأفراد لانتمائهم لحزب معين من وجهة نظرهم أنهم يقيمون حدود الله. وهذا يؤدى إلى ارتباك الفكر والشوشرة عليه، مما يفقد بعض الأفراد وخصوصاً الشباب بعض القيم التى من فقدانها يتجهون إلى الانحراف وارتكاب الجرائم قد يكون ذلك من فقدان الوازع الدينى أو نتيجة للفقر ومحاولة الهروب منه أو التنشئة الاجتماعية الخاطئة أو تأثير نشرات الأخبار المسائية مع التحذيرات والمخاوف حذرة أن تثير هذه الصور المخاوف، سواء كانت مبررة أم لا، تؤثر المواقف على المواطنين. وتؤثر على العلاقات والتفاعلات بين الأفراد وشهد العالم أيضاً رسائل من الجريمة والانحراف السياسية. وهناك شعارات مثل «الحق والجريمة» والتى أصبحت جزءاً من الخطاب الشعبى.

وغالباً ما تستخدم هذا الخطاب لجذب الانتباه وكسب الأصوات فى النظم السياسية لبعض البلدان وغالبا ما تصبح وجهات النظر حول الجريمة جزءاً من أجندة السياسة العامة، والتي يستخدمونه فى نظريات العلوم السياسية للجريمة والجنوح. وهناك عدة نظريات تساعد على تفسير العمليات السياسية الحكومية وتتعلق هذه النظريات بالاختيار الفردي، والصراع، والعلامات المجتمعية، والقوة المحركة لهم. وفهم هذه المفاهيم هي حاسمة لعملية فصل التحليل العلمى لأسباب الجريمة والانحراف داخل المجتمع. (Taylor& group, Francis, 2011, p.284, 286)

دور وسائل الإعلام المؤدية لانحراف الشباب من الجنسين :

تعتبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من أهم الوسائل التى تسهم اسهاماً كبيراً فى عملية الانحراف لدى الشباب من الجنسين فى المجتمع الليبى نظراً لتوغلها داخل نطاق الأسرة الليبية حيث يرى الشباب البرامج الغير هادفة والأفلام الغير هادفة، والإعلانات التى تدعوا الأطفال والشباب لمطالبة الأبوين بشراء المنتج بغض النظر عن فهم الأطفال والشباب للحالة الاقتصادية للأسرة، وزيادة المتطلبات يؤدى إلى حمول متزايدة على الزوج، مما يجعله لا يستطيع تلبية احتياجات الأسرة وبالتالى يصبح هناك حرمان للشباب والأطفال نفسى وضغط عصبى يفقدهم الكثير من الالتزام بالقيم والعادات والتقاليد، فمثلاً نجد انتشار بعض القنوات الفضائية التى تلعب دوراً هاماً فى انحراف الشباب خاصة القنوات التى ليس لها هدف أو مضمون فهى تؤثر بشكل غير مباشر على عقول الأطفال والشباب من الجنسين. وتعد وسائل الاتصال الجماهيرى والمواصلات أحد عناصر التحديث فى المجتمع الليبى، فتطورها يسمح للفرد من توسيع مداركه

وخياله ويمكن الفرد أن يستبدل الوسائل القديمة «جمال- خيول» والوسائل حديثة «سيارات — طائرات — طرق ممهدة — خدمات بريدية وهاتفية» (عبد الله الهمالى ١٩٨٦، ٦٣).

التطور التكنولوجى وتأثيره على الشباب :-

اهتمت الدراسات الليبية بالتغيرات التى طرأت على الأفراد داخل المجتمع الليبى وأكدت أن الحداثة دخلت في المجتمع وارتفعت درجة التحديث، وقد بذلت في جميع هذه الدراسات محاولات للربط بين مستوى التحديث المادي والتحديث على مستوى الشخصية، وهو ربط يستند إلى فرض رئيسي يقول : سيؤدي التغيير المادي الذي تقوده برامج التنمية في النهاية إلى تغيير نسق قيم الأفراد بحيث تتغير شخصياتهم من النمط التقليدي إلى النمط الحديث.وأدى هذا التغير أو التطور إلى ظهور سلبيات لها أثار على قيم المجتمع الليبى تتضح فيما يلى :

١ – تخلخل القيم واختيار طرق غير معيارية للوصول إلى الأهداف الثقافية :

أقبل الليبيون عندما أتيحت لهم الفرصة على الاستخدام والاستفادة من مختلف مقومات الحياة الحديثة. اقتنوا المنتجات الصناعية الحديثة، وتعودوا في شئ من السرعة على التعامل مع الكثير منها. واقترن هذا النشاط بانتشار واسع لاستخدام التكنولوجيا، وبارتفاع مستوى الخدمات الصحية والسكنية، والتوسع في مشاريع الزراعة والصناعة، وتطوير قطاع الاتصالات والمواصلات. وقاد هذا إلى تقدم مكانة القيم المادية، والى ارتفاع مستوى الطموحات، والرغبة الشديدة لتحقيق النجاح المادي. بالطبع أدى هذا إلى ظهور قيم جديدة لتحل محل قيم قديمة، للتعامل مع أنماط سلوكية جديدة. ويتوقع ـ كما حدث في مجتمعات أخرى ـ أن تكون سرعة التغير في مجال القيم أكبر من مقدرة بعض أعضاء المجتمع على التكيف مع ما قد يشار إليه بنظام حياة جديدة. وبعبارة أخرى قد يفشل بعض أعضاء المجتمع في مسايرة نمط التغير في نسق القيم. إذ لا يستجيب الجميع لتغير القيم بنفس الكيفية. بل أن البعض يحاول التمادي في التمسك بالقديم يرونه كفيلا بتحقيق طموحاتهم وأهدافهم، دون التفكير كثيراً فيما إذا كان هذا يتعارض والقيم التي كانت سائدة وتلك التي تحض على حسن الخلق. مما ساعد على خلق نمط من السلوك المنحرف أخذ في الانتشار أخيراً، بينما تلجأ الغالبية إلى خلط القديم بالجديد. وقد يقود كل هذا إلى أن يفشل البعض في التعرف على القيم المناسبة. وهنا تضطرب الأمور وتظهر على السطح أشكال كثيرة من أنماط السلوك، التي تبدو وكأنها صادرة عن حالة من حالات الارتباك والاضطراب في التمييز بين المشروع والممنوع. وقد يلجأ البعض إلى ممارسة كل الجرائم بأشكالها المختلفة .

٢ – اختفاء بعض القيم التقليدية التي حافظت على تماسك البناء الإجتماعي:

ترى نسبة كبيرة من الذين يتولون مهمة قيادة مسيرة تحديث المجتمع في الكثير من مجتمعات العالم الثالث بأن المجتمعات التقليدية عندما تبدأ مسيرة التحديث، يجب أن تتخلص تدرجيا من

مظاهر ذلك المجتمع القديم، لتأخذ بمظاهر المجتمع الحديث. ويبدو أن نسبة لا بأس بها من الذين يعنيهم هذا الأمر في المجتمع الليبي يأخذون بهذا الرأي. المظاهر المادية للتحديث أيسر من حيث الاستعمال والاستيعاب، لذلك يتم استيرادها والأخذ بها. وعندما تتوفر الإمكانات المادية تكون عملية الاستيراد والانتشار أسهل. ويبدو أن هذا هو الذي حدث في حالة المجتمع الليبي.

ومن ثم نجد أن الكثير من مظاهر التحديث المادي ترتبط بها قيم مخالفة لتلك السائدة في المجتمع الليبي التقليدي. بالطبع ليست جميع القيم الثقافية متساوية من حيث المكانة. ففي حالة هذا المجتمع توجد قيم تتعلق بالثوابت كتلك المتصلة مباشرة بالدين. وهذه تظل ثابتة وأن حدث تغييرات عليها فإنها تكون في عدد من الأنماط السلوكية الفرعية، أو تكون تغييرات محدودة وفي نطاق ضيق. لكن توجد في نفس الوقت قيم أخرى تحتل مكانة أدنى من حيث درجة تمسك الأفراد بها، وهي المعرضة قبل غيرها للتضحية بها، على الرغم من أن بعضها قد تكون له وظيفة هامة مثل تلك المتعلقة بتقوية التماسك والتضامن الاجتماعي. أجريت دراسات حول سكان الواحات المنتشرة في الصحراء بهدف التعرف على مظاهر التغير الاجتماعي وقياس درجات قوتها فالصحراء الليبية واسعة، والحياة فيها صعبة، ولكنها ليست خالية تماماً من السكان إذ تقيم نسبة صغيرة من سكان هذا المجتمع في واحات صغيرة ضمن وديان قديمة. ولأن الواحة مكان بعيد والى حد ما معزول، فقد طور سكانها بناءً اجتماعياً يتسم بدرجة قوية من التماسك والتضامن. لا يعني هذا أن جميع سكان الواحة ينتمون إلى أصل واحد كالانتماء لقبيلة واحدة مثلا. فقد يعيش في نفس الواحة أفراد ينتمون إلى عدد من البطون التي ينتمي كل واحدة منها لقبيلة، أو إلى أكثر من جماعة إثنية. وطورأهالي كل واحة مجموعة من التقاليد والأعراف التي تبين بوضوح تام طبيعة العلاقات بين جميع السكان على اختلاف انتماءاتهم واختلاف أعمارهم. ويحافظ الجميع على أن يتعلم الصغار طبيعة هذه العلاقات وأن يحترمها. إلا أن رياح التحديث ذات الطابع السريع هبت على الواحة الليبية وغيرت خلال سنوات قليلة الكثير من معالمها الفيزيقية والاجتماعية والثقافية.

ولعل أهم ما وصلت إليه الدراسة أن الجيل الجديد يرفض التقاليد والأعراف التي حافظت على تماسك البناء الاجتماعي لقرون طويلة. لذلك ظهرت مؤشرات الانحراف وأخذت أشكالا مختلفة، وتقلص عدد مناسبات التكافل الاجتماعي بعد أن أصبح كل فرد يهتم بمصالحه الشخصية فقط، وتغيرت تركيبة العلاقات بين الفئات بسبب التعليم وطبيعة العمل والإستحواذ على السلطة السياسية المحلية. ويبدو أن التعليم لعب الدور المهم في ظهور ما يمكن أن يسمى بشعور الفردانية المتمحور حول تقديم المصلحة الشخصية، لكن يصعب نسبة تغيرات أخرى الى التعليم. فمثلاً ظهر واضحاً بأن القيادات التقليدية تخلت عن أماكنها لصالح أخرى أتت في اغلب الأحيان من فئات كانت تاريخيا مسبوقة اجتماعياً. ويبدو أن السبب الرئيسى لهذا يرجع الى صفة الولاء للأيديولوجية الثورية وليس للتعليم. فقد استفادت جماعات كثيرة من التغير.

مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الشباب العربي سلباً وايجاباً :

أدى تسارع التطور التكنولوجي في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى حدوث طفرة على كافة المستويات العلمية، وانطلاق ثورة حقيقية في عالم الاتصال، حيث انتشرت شبكة الإنترنت في أرجاء العالم التي ربطت العالم كله بأجزائه المترامية، وهو ما جعل العالم يشبه القرية الصغيرة، حيث أصبحت المجتمعات أكثر انفتاحاً على بعضها البعض وبات من السهل التعارف وتبادل الآراء والأفكار والخبرات، ويعد الإنترنت الآن أفضل وسيلة اتصال بين الأفراد والجماعات، ومع ظهور المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وشبكات المحادثة اختلف شكل الاتصال، وظهرت أنواعا أخرى أكثر انتشاراً وانفتاحاً وتأثيراً، حيث يؤثر أصحاب المواقع على المستخدمين ويؤثر المستخدمين على بعضهم البعض.

ومن ثم نجد أن الشباب المدمن باستخدام النت يتعرض لرؤية بعض الأفلام الإباحية وأفلام العنف، مما يكون بداخله انطباعات سيئة تساهم بشكل فعال فى عملية الانحراف بسهولة والانحراف نحو تيار الفساد وينطبق ذلك على الأفراد الذين ليس لديهم أى رقابة أسرية.

.(Stack, Steven& Wasserman, Ira, & Roger, kern, 2004, p.1)

«وهذا ينطبق على منطقة القوشى نظراًلأنها تعد ثقافة فرعية تندرج تحت المجتمع الأكبر وثقافتهم محدودة، فاستخدام النت أو الهاتف النقال يؤثر بالتالى عليهم نتيجة استخدامهم الخاطىء له يؤثر عليهم سلبياً وليس ايجابياً، مما يؤدى بهم إلى الانحراف. وأيضاً نجد أن استخدام النت للفتيات أدى إلى اختلاطهم بالشباب عبر المواقع المتاحة مما يتسبب فى اقامة علاقات عبر النت قد تؤدى فى النهاية إلى خروج الفتاة فى غياب الرقابة الأسرية لمقابلة الشاب المطلوب الذى قد يغرر بالفتاة والتى قد تنتهى حياتها إما بالموت او الإنتحار كما حدث لبعض الحالات بالمجتمع الليبى.

وهناك بعض العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى انحراف الشباب من الجنسين فى منطقة القوشى تتمثل فيما يلى:-

أولاً: العوامل المؤثرة فى ارتكاب الجريمة والانحراف لدى الشباب فى المجتمع الليبى بى عامة ومنطقة القوشى خاصة : -

تؤثر عوامل البيئة والوسط الاجتماعى الذى يعيش فيها الفرد على تشكيل شخصيته ونموه الانفعالى، كما تقوم بتحديد طرق دفاعه النفسى عن طريق نوع التربية والضغوط والمطالب التى تسود البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها. وإذا فشل الفرد فى مواجهة هذه الضغوط وتلك المطالب وخاصة إذا زاد ما بينها من تناقضات تؤثر على توافقه النفسى الشخصى والاجتماعى، ويؤدى ذلك إلى المرض النفسى. وتحدد البيئة التى تربى فيها الفرد والمؤثرات التى خضع لها منذ

طفولته سمات شخصية سواء كانت سوية أولا. ونجد نسبة الجريمة والانحراف تتفاوت حسب البيئة الفقيرة أو الغنية والحضرية (أيمن مزاهرة، ١٣٣). وهذا ما سنوضحه الآن فى مجتمع الدراسة لتوضيح تأثير هذه العوامل على الشخصية الليبية منها ما يلى:

– غياب وانعدام الوازع الدينى لدى الشباب، وبعدهم عن الله سبحانه وتعالى فإذا آمن وتيقن الشباب أن الله يراقبه فى كل أفعاله وفى كل كبيرة وصغيرة ويعلم أن الله يرى ويراقب أعماله ويسمع كل اقواله لرجع كل شاب وراجع نفسه واتجه إلى الطريق الصحيح الذى يدعوا له الإسلام. ويمثل الشباب الليبى عصب الحياة فإذا صلح الشباب صلح المجتمع وإذا فشل، فشل المجتمع، لذا وجب الاهتمام بالشباب وتوعيته بالتمسك بالدين والأخلاقيات التى يدعو إليها وإذا اتبعها وتمسك بها لأسعدته فى دنياه وحصل منها الأجر والثواب فى الدنيا و الآخرة.

– ضعف أو انعدام التربية الأسرية التى تمثل نواة المجتمع التى بدورها تنتج جيل فعال إما أن يكون سوى أو منحرف، ونرجع ونقول أن انعدام التربية نتيجة لإهمال الوالدين فى تنشئة أبنائهم التنشئة السليمة التى تؤهلهم فى الإندماج مع المجتمع وكيفية التعامل السليم مع مواقف الحياة المختلفة هى المؤثر الحقيقى فى تكوين الشخصية.

– هناك بعض الشباب يسيرون وفق أهوائهم واتجاهاتهم التى أصبحت خليط من الأفكار الغربية التى لا تمت بأى صلة بالإسلام وتكون أفكار بعيدة كل البعد عن أفكارنا العربية والإسلامية السامية، وهذا راجعاً نتيجة حتمية للتطور الذى توغل فى البلدان العربية بفعل الغزو الثقافى واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

– استخدام الشباب الخاطىء للإنترنت حيث يتوجهون إلى أماكن تواجد هذه التقنية حيث يسيئون استخدام هذه التقنية، وذلك فى اللجوء إلى مواقع سخيفة للغاية حيث يتعلم منها الشباب كل ما يريد أن يتعلمه من الأشياء الغير هادفة لأن ليس كل ما يعرض فى النت هو شىء علمى ومنطقى أو موثوق فيه، ذلك لأن الكثير من المواقع فى النت تبث أفكار غريبة وغربية هدفها التلوث الفكرى لدى الشباب وهى لا تتوافق مع العادات والتقاليد والأعراف التى نشأ عليها، ونتيجة لذلك أصبح هنالك نوع من الصراع القيمى بين ما هو موجود فى الواقع وبين ماهو مستحدث، مما تسبب فى العديد من المشكلات بين الآباء والأبناء وهو ما يسمى بصراع القيم مما يجعلهم عرضة للإنحراف ويصبحون عديمى الهوية لأنهم تجردوا من الهوية العربية.

الهاتف النقال ودوره فى انحراف الشباب الليبى:

– كذلك الحال فى استخدام الأجهزة التكنولوجية الأخرى مثل الدش ومساوىء استخدامه فى أغراض انحرافية فى رؤية الأفلام الخليعة والأغانى المبتذلة.

– استخدام الشباب للهاتف النقال (الموبايل) فى المعاكسات وفى مضايقة الناس، والقيام

بالعلاقات الغرامية من أهم مظاهر الانحراف ما يحدث داخل الجامعة من فتيات وشباب منحرفين حيث يذهبون للجامعة على أساس الدراسة، ولكن فى الحقيقة يذهبون من أجل العلاقات الغرامية الفاشلة والتى نادراً ما تنجح، كما يذهبن الفتيات للجامعة من أجل قضاء وقت الفراغ والهروب من الضغط المنزلى.

- التدليل الزائد للأسرة يؤدى إلى الانحراف، وأيضاً عدم الاهتمام يؤدى أيضاً إلى الانحراف. والشاب الذى يحتكم على الكثير من المال دون بذل الجهد فى الحصول عليه من الأسرة وعدم سؤالهم فيما سينفق هذا المال، وطبعاً يفكر ماذا سيفعل بتلك النقود فيتوجه مع أصحاب السوء فى انفاقهم على شراء السجائر والمخدرات خصوصاً إذا لم يكن هناك وازع دينى، أما الفقراء منهم فهم يبحثون مع أنفسهم فى كيفية الحصول على المال نتيجة الحالة الاقتصادية المتدنية للأسرة فيحاولون الحصول عليها عن طريق السرقة – القتل الخ... .

أنواع الجرائم بمنطقة القوشى:

١- جرائم السب والقذف فى الحديث أثناء المشاجرات .
٢- جرائم التعدى على حقوق الآخرين .
٣- جرائم السرقة والسطو المسلح .
٤- جرائم إدمان المخدرات والإتجار بها .
٥- جرائم القتل والاعتداء.
٦- الانحراف من الجنسين.
٧- الانحراف المادى مثل (الضرب الشديد – اللمس باليد أو القدم – التهديد بأنواعه).
٨- الانحراف الجنسى المتمثل فى بعض الأحيان بالتحرش اللفظى واشارات العين(الغمز) والأشكال المادية الغير مرغوب فيها مثل لمس (الوجه، والشعر، وأحياناً الجسد وأيضاً هناك جرائم اغتصاب).

أهم أشكال مظاهر الانحراف فى منطقة القوشى:

١ – التاخر الدراسى.
٢- الانحراف السلوكى داخل المؤسسة التعليمية.
٣- عدم احترام الأباء والمسؤلين والاقارب.
٤- عدم احترام المواعيد وكبار السن.
٥- التوتر العصبى والانفعلات الحادة فى التعامل مع الآخرين.
٦- والقلق المزمن والكسل والخمول واللامبالاة.
٧- الكذب والسرقة والغش والانحلال الخلقى فى التعامل مع الناس.
٨- اضطرابات نفسية وعقلية وإثارة المشكلات مع المارة والجيران.

وهذا يؤكد على أن الجزاءات التى يحددها كبار السن فى عملية الانحراف الاجتماعى بمنطقة القوشى تتم إما بعزل المنحرفين فى عملية التعامل بتجنب الحديث معهم أو اهمال أخذ الرأى والمشورة فى أمور المنطقة. ويتم معاقبة المنحرفين جنسياً بعزلهم عن المنطقة بالخروج منها والسكن بأماكن أخرى حفاظاً على فتيات المنطقة، كما يتم ضربهم بالسياط وذلك أمام أعضاء المجتمع لتخويف الشباب من صغار السن من تكرار ذلك. وقد يتم التراضى فى حالات السب باللفظ بالاعتذار أو تقبيل رأس.

ثانياً: الأسباب المؤدية لإنحراف الفتيات فى المجتمع الليبى عامة ومنطقة القوشى خاصة:-

– الفتاة المنحرفة هى تلك التى تصاحب رفاق السوء والتى ينظر اليهم المجتمع بنظرة احتكار وهم اللائى يقمن بأعمال منافية للمجتمع كمقابلة الشباب بعد خروجهن من المدرسة أو الجامعة.

– الفتاة المنحرفة قد تقوم بعمل غير مرضى لدى الوالدين وذلك من خلال هروبها مع الشخص الذى تريده وتتزوج من دون رغبة الأهل .

– يأتى انحراف الفتاة من عدم متابعة الأسرة لها، والإساءة فى معاملتها نتيجة الضغط عليها سواء فى الأعمال المنزلية أو حرمانها من الخروج أو التنزه.

– متابعة برامج النت السيئة والتى تؤدى فى النهاية للانحراف والاستخدام السىء للكمبيوتر فى طريق الدردشة مع الآخرين، وسوء استخدام الهاتف النقال أيضاً الذى يجلب الكثير من المكالمات غيرالأخلاقية والتى تؤدى إلى المعاكسات والخروج عن الطريق الصحيح.

– من أهم أمور انحراف الفتاة أو المرأة فى المجتمع الليبى ومنطقة القوشى هو ممارسة ضدها الضغط ، والكبت، والسيطرة، وعدم اعطائها الحرية فى ابداء الرأى، والتحكم فيها فى عدم أخذ رأيها فى أدق أمور حياتها والتى تخصها، مما يجعلها تبحث عن مخرج آخر تمارس فيه سلطتها أو تثبت لنفسها أنها قادرة على مواجهة الحياة، ولكن هذا القرار قد يؤدى بها إلى الهلاك دون أن تعلم وقد تسير المرأة إلى طريق مظلم مثل الذهاب إلى الأماكن الليلية أو الاتجاه إلى الانحراف الأخلاقى، وهذا فى نظر المجتمع عاراً لها ولأسرتها وتصبح فى نظر المجتمع محتقرة. لذا ضرورة الإعتناء بالفتاة الليبية وتربيتها تربية جيدة من قبل الوالدين فإذا كان زرعهم قائم على الفضائل والأخلاق الحميدة الطاهرة والشريفة فهم بذلك يحصدون زرعهم من خير وفضائل كريمة تنفعهم وتنفع المجتمع.

– طموح المرأة وتطلعاتها وانبهارها ببعض الأمور الدنيوية فى الحصول على أفضل الأشياء وحبها لمغريات الحياة ،ورغم عدم توفر الامكانيات الاقتصادية من العوامل الهامة التى تؤدى إلى انحرافها كشرب الخمر وتعاطى المخدرات.

– يعد الفراغ لدى الفتاة أو المرأة من العوامل التى تؤدى إلى الانحراف حيث تشعر بأنها بمعزل عن العالم الخارجى ، فهى تشعر بأنها لاتتحمل أى مسؤولية أوتتكفل بأى عبء فى الحياة فتحاول شغل وقتها الضائع فى الانحراف، وقد يكون نابع من رؤية القنوات الفضائية من حيث رؤيتها لأشياء يكون لديها الفضول الكافى بأن تجرب الانحراف أو تجرب دور المنحرفين.

– الدلع الزائد عن الحاجة يؤدى إلى الانحراف لأن الفتاة عندما تكون وحيدة ومدللة أكثر من اللازم تكون أكثر عرضة من غيرها للانحراف.

– غياب الأب فى العمل كثيراً وكثرة أعباء المرأة داخل المنزل واهتمامها بالصغار الرضع ونسيانها الأبناء فى حصولهم على الرعاية والاهتمام يؤدى إلى الانحراف للجنسين.

نسق الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البدوية أو القبلية قديماً :

يعد الضبط الاجتماعى فى مجتمع البدوى لدى قبائل أولاد على عدد من الوحدات العرقية والقرابية المتمايزة وتسكن هذه الجماعات المنطقة الممتدة من الحدود الغربية لمدينة الاسكندرية– إلى أقصى الحدود الإقليمية لمصر فى منطقة السلوم وقد عاشوا فى الصحراء الليبية فترة من الزمن. وعلى سبيل المثال نجد أن «النزالة» تعد عملية اجتماعية يطلق عليها بين الجماعات القبلية فى الكويت مصطلح «الدخالة»، هى عملية من أهم العمليات الاجتماعية والسياسية فى مجتمع أولاد على وهى ترتبط بصفة خاصة بتسوية منازعات عداوات الدم أو الاعتداءات التى تسفر عن القتل بين الوحدات القبلية والسياسية المتمايزة والتى تكون التسوية المثالية لها عن طريق إما أن تثأر الوحدة القبلية السياسية لقتيلها بأن تقتل القاتل نفسه أو أحد أعضاء الوحدة القرابية القبلية السياسية التى ينتمى إليها إستناداً إلى مبدأ امتداد المسئولية الذى يحكم العلاقات السياسية فى هذا المجتمع. هنا حددت كل جماعة العوايد والدرايب والواجبات المفروضة على الجماعات المتعدية والجماعات التى تتمتع بحق الحماية تجاه الجماعات المعتدى عليها خلال فترة النزالة والجزاءات التى يخضع لها الجميع أثناء أعمال هذا المبدأ القبلى.

ونجد فى مجتمع «أولاد على» نوعين من الجزاء الأول: الجزاءات العامة التى تنص عليها مجموعة العوايد أو القواعد العرفية التى يخضع لها كل أولاد على، أما الثانى: الجزاءات الخاصة التى ينص عليها بين أعضاء العمار الواحدة. ويتمتع هذا النوع من الجزاءات بدرجة عالية من الدوام والاستقرار فى مجتمع أولاد على، كما تتمتع الجزاءات الخاصة بقدر أكبر من المرونة والتغيير والتعديل المستمر، وبخاصة تبعاً لتغير الظروف الايكولوجية والسياسية التى تعيشها كل جماعة ثأرية على حدة (محمد عبده محجوب، ١٩٧٦، ٢٢٠، ٢٢٦– ٢٥٨).

نجد أن دية القتل العمد لدى أولاد على يدفع لها أربعمائة جنيه مصرى، وفى حالة القتل الخطأ تدفع الدية ثلاثمائة جنيه مصرى. كما نصت المادة الرابعة على أنه فى حالة الاعتداء الذى

يسفر عن جروح أو إصابات فإن كل من «النظارة والمرضى» يقومان بتحديد قيمة الدية التى تدفع بسبب وقوع الجرح أو الإصابة. «والدية أو النظارة» فى كل الأحوال تقدران بمبلغ من المال يدفع نظير الإصابة المادية أو الضرر الذى وقع على الشخص المجنى عليه. فمن المعروف أن النسق السياسى والنظام العقابى فى مجتمع أولاد على لم يعرف المجلس التشريعى الذى يصدر القوانين الملزمة لكل أعضاء الجمعة السياسية والخاضعين لسلطة صاحب السيادة فى المجتمع. كما لم يعرفوا المحاكم التى تقرر مدى التزام أعضاء القبيلة بتلك القواعد الصورية والمجردة من التقنيات، ومراكز الاتهام التى تمثل المجتمع ككل فى جلسات محاكمة من يخرجون عن تلك القواعد، كما لم يعرفوا أنساقاً محددة من القوانين المدنية والجنائية) محمد عبده محجوب، ١٩٧٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤).

الضبط الاجتماعى والأوضاع الأمنية فى مجتمع البحث (منطقة القوشى):-

١- الضبط الإجتماعى والأوضاع الأمنية فى مجتمع البحث:

الضبط الاجتماعى لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة التى يمكن عن طريقها تعليم الأفراد أو إقناعهم أو حتى إجبارهم على التواؤم مع العادات وقيم الحياة السائدة فى الجماعة ويشير هذا المفهوم إلى كل ما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثره على المجتمع فهى تصبح منظمة للأجيال المتعاقبة وملزمة لها، وبذلك تعمل على ضبط السلوك الفردى والاجتماعى إلى حد بعيد وتمارس القهر على الفرد لكى يتمثل لها بالرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة.

كما يعرف الضبط الاجتماعى: بأنه الطريقة التى يتطابق بها النظام الاجتماعى كله ويحفظ بناءه ويعتبر الضبط عاملاً للتوازن فى ظروف التغير الاجتماعى.

ومن الممكن التمييز بين نوعين من الضبط الاجتماعى:

الأول الضبط الرسمى وهو مجموعة من النظم الرسمية (مثل خدمات الأمن والشرطة) التى تستهدف تحقيق الأمن والأمان لأفراد المجتمع جميعهم لضمان الإستقرار الأمنى ليس بغرض القوة ولكن بغرض إحترام الأفراد وإلتزامهم بالقواعد العامة والسائدة فى المصنع لتحقيق الأمن الاجتماعى داخل المجتمع.

أما الثانى الضبط غير الرسمى ويتمثل فى الدور الذى يقوم به كبار السن وذوى المراكز والأدوار وأيضا دور المعتقدات والعادات الثقافية السائدة فى المجتمع والتى تؤثر فى سلوك الأفراد والتى تظهر فى تصرفاتهم تجاه المشكلات التى تواجههم فى المجتمع.

ويشير مفهوم الجزاء الإجتماعى إلى الوسائل التى يتم من خلالها فرض الإمتثال للمعايير المقبولة إجتماعياً والجزاءات قد تكون إيجابية أو سلبية وقد تكون رسمية كالقوانين المقيدة للحرية أوغير رسمية كالتوبيخ أو العقاب اللفظى.

وبوصف الإنسان كونه كائن إجتماعى بطبعه فهو لا يستطيع التواجد خارج نطاق الجماعة ودون العيش فى أحضان مجتمع بشرى أيا كان حجمه وموقعه داخل أسرة أو العشيرة أو القبيلة. كما أن وجوده بين أعضاؤها يفرض عليه الخضوع والإلتزام لقيم وعادات وتقاليد وأحكام قانونية متعددة ومتطورة وعند خروج الفرد عن عرف الجماعة ويصبح سلوكه مغايراً تماماً لما إتفقت عليه الجماعة من قيم ومعايير وعادات وأعراف وقواعد قانونية واجه هذا الفرد الجزاء المقرر والذى تحدده الجماعة حتى يتناسب مع حجم الجريمة التى إرتكبت ويكون إما بالإستهجان أو الإستنكار إلى أعلى درجات سلم العقوبات الجنائية المتمثلة فى عقوبة الإعدام.

ويشكل المجتمع المحلى ضابطا على أفراده من حيث مراعاتهم للقواعد المتعارف عليها فى آداب السلوك والقيم، كما تفرض كل جماعة ضوابط على أفرادها من أجل تحقيق حالة من الإستقرار والتوازن فى العلاقات كما تمارس الجماعة ضبطاً على الحى ويمارس الحى أيضا ضبطاً عليها ويختلف الإمتثال للمعايير تبعا للمناسبات حيث يزيد الإمتثال مثلا فى شهر رمضان أو فى حالات الوفيات، بينما يحدث إنحراف نسبى فى مناسبات أخرى مثل الأعياد والأفراح حيث تتوقف طبيعة الضبط تبعاً للمناسبة.

وقد يتعرض الناس لمجموعة من الضغوط معينة نتيجة لوضعهم فى البناء الاجتماعى تدفعهم إلى الانحراف عن المعايير، وهنا تتضح آليات الضبط الإجتماعى تتمثل فى الترتيبات والضغوط التى تمنع الفرد من الانحراف.

ونعنى بالانحراف هنا الانحراف عن المعايير الإجتماعية والذى يشمل أوسع نطاقاً عن مفهوم الجريمة التى تشير فقط إلى تلك الأفعال التى تستوجب العقاب.

ويقوم التحليل السوسيولوجى والأنثروبولوجى لفهم العلاقات والنظم الاجتماعية على النظر بطريقة كلية وشاملة إلى تلك المراكز الاجتماعية التى تساعد كثيراً فى فهم صور التفاعل الاجتماعى بطريقة منظمة، كما يساعدنا على اظهار نوع التنسيق والتنظيم الذى يقوم على أساسه رسم طرقنا فى التفاعل مع الآلاف من الناس الذين يقعون خارج دائرة معرفتنا الشخصية.

(محمد عبده محجوب، أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية، ١٩٧٦، ٢٠٢).

وفيما يتعلق بالكيفيات التى يلجأ إليها سكان مجتمع القوشى لحل المشكلات والمنازعات التى تنشأ بينهم داخل الحى فإن نتائج الدراسة قد كشفت عن أن الغالبية العظمى من المبحوثين يلجأون إلى المؤسسات الرسمية كالشرطة والمحاكم لحل المشكلات والمنازعات بينهم ويتضح من الجدول التالى، مدى إلتجاء سكان مجتمع البحث لحل المشكلات التى تحدث داخل الحى.

حيث نجد أن عدد المبحوثين الذى يلجأون إلى حل مشاكلهم باللجوء إلى الشرطة نسبة مرتفعة وتصل نسبتهم ٣٥,٥٩٪، بينما نجد أن عدد ٨١ من المبحوثين يلجأون إلى حل المشاكل

بالتراضى وتصل نسبتهم إلى ٣٤,٣٢٪، بينما نجد أن عدد ٤٦ من المبحوثين يلجأون إلى كبار السن فى حل المشكلات نسبتهم تصل ١٩,٤٩٪، فى حين أشار ١٥ من المبحوثين إلى حل مشاكلهم بالتصرف الشخصى ونسبتهم ٦,٣٦٪، فى حين وأن نسبة ٤,٢٤٪ من المبحوثين وعددهم ١٠ يلجؤون إلى مختار المحلة فى حل مشاكلهم وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى:

جدول (١): يوضح مدى إلتجاء سكان مجتمع البحث لحل المشكلات التى تحدث داخل الحى

أساليب حل المنازعات والمشكلات	العدد	٪
بالتراضى	٨١	٣٤,٣٢
بتدخل كبار السن	٤٦	١٩,٤٩
باللجوء إلى الشرطة	٨٤	٣٥,٥٩
باللجوء إلى مختار المحلة	١٠	٤,٢٤
بالتصرف الشخصى	١٥	٦,٣٦
المجموع	٢٣٦	١٠٠٪

يوضح الجدول التالى الجرائم التى تحدث داخل الحى حيث أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة قد أقروا بالفعل بحدوث جرائم متنوعة ومتباينة داخل مجتمع الدراسة وعددهم ١٧٠ من أرباب الأسر تصل نسبة هؤلاء إلى ما يقرب من ٧٢,١ ٪ الذين قابلناهم. حيث أنكر ما يقرب من ٦٢ من أفراد العينة ونسبتهم ٢٦,٣ ٪ عدم حدوث أية جرائم داخل الحى، ونجد أن نسبة ١,٧٪ من المبحوثين لم يدلوا بإجاباتهم سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب حول هذا الموضوع وهذا موضح فى الجدول التالى:

جدول (٢): يوضح الجرائم التى تقع داخل الحى

وقوع الجرائم	العدد	٪
نعم تقع جرائم داخل الحى	١٧٠	٧٢,١
لا تقع جرائم داخل الحى	٦٢	٢٦,٣
غير مبين	٤	١,٧
المجموع	٢٣٦	١٠٠٪

وفى الجدول التالى نجد فى المرتبة الأولى أن أكثر الجرائم انتشارا والتى ذكرها المبحوثون والتى تحدث داخل الحى مشاجرات بين الأهالى بعضهم البعض وتمثل أعلى نسبة ٤٦,٣٤٪ ويصل عدد المبحوثين الذى أفروا بذلك إلى ١٢٠ مبحوث، فى حين أن جرائم السرقة بأنواعها تأتى فى المرتبة الثانية وتصل نسبة المبحوثين الذى أدلوا بذلك إلى ١٨,٩١٪ وهى جرائم متنوعة

وتشمل سرقة المنازل والمحلات التجارية وسرقة السيارات وعددهم ٤٩، أما فى المرتبة الثالثة تأتى الجرائم تجارة وتعاطى المشروبات الكحولية وتصل نسبة المبحوثين الذين أدلول بذلك ١٧,٣٧٪ وعددهم ٢٥ مبحوث، أما الجرائم القتل فهى تحتل المرتبة الرابعة من بين جملة الجرائم التى تقع فى الحى وكانت نسبة المبحوثين الذين أدلوا بذلك ٩,٧٥٪. وتعتبر جرائم تعاطى المخدرات خامس أنواع الجرائم داخل الحى وتصل نسبة المبحوثين الذين أدلول بذلك إلبى ٥,٠١٪، ويليها جرائم الفساد الأخلاقى والدعارة ونسبة المبحوثين كانت ١,١٥٪، وأخيرا تأتى جرائم الحرق العمد وتجارة المخدرات وهى أقل نسبة فى الجرائم المرتكبة داخل الحى تصل إلى ٠,٧٧٪ . وذلك على النحو ما هو موضح بالجدول التالى:

جدول (٣): يوضح مدى الجرائم الأكثر إنتشارا داخل الحى

الجرائم التى ذكرها المبحوثين	العدد	٪
المشاجرات	١٢٠	٤٦,٣٤
السرقة	٤٩	١٨,٩١
شرب الخمر	٤٥	١٧,٣٧
تعاطى المخدرات	١٣	٥,٠١
القتل	٢٥	٩,٧٥
حرائق	٢	٠,٧٧
فساد أخلاقى (دعارة)	٣	١,١٥
تجارة مخدرات	٢	٠,٧٧
المجموع	٢٥٩	١٠٠

يوضح الجدول التالى مدى استخدام الأسلحة من قبل الأفراد عند حدوث المشاجرات داخل الحى حيث نجد أن عدد ١٣٨ من المبحوثين ونسبتهم ٨٥,٥٪ هم من أدلوا بوجود استخدام للأسلحة داخل الحى أثناء المشاجرات. فى حين نجد أن عدد ٩٧ من المبحوثين ونسبتهم ٤١,١٪ أقروا بأنه لا يوجد استخدام للأسلحة أثناء المشاجرات، بينما نجد أن ٠,٥٪ لم يدلوا بإجاباتهم حول هذا الموضوع وعددهم ١، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

جدول (٤): يوضح مدى استخدام أسلحة من قبل الأفراد عند حدوث مشاجرات داخل الحى

إستخدام الأسلحة	العدد	٪
نعم يتم إستخدام أسلحة	١٣٨	٥٨,٥
لا يتم إستخدام أسلحة	٩٧	٤١,١
غير مبين	١	٠,٥
المجموع	٢٣٦	١٠٠

يوضح الجدول التالى الفئات العمرية التى تنتشر بينها جرائم الانحراف داخل الحى حيث نجد أن فئة الشباب الأقل من ٣٠ عاما هى أكثر الفئات التى ينتشر بينها الانحراف بكل صوره المتنوعة والمتباينة وذلك بإجماع آراء وتوجهات الغالبية العظمى من المبحوثين الذين تصل نسبتهم إلى ٩٧,٤٦٪. فى حين ٢,٥٤٪ من المبحوثين أن الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم أكثر من ٣٠ عاماً هم الأقل إرتكابا لصور الانحراف المختلفة داخل الحى وعددهم ٦ وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى:

جدول (٥): يوضح الفئات العمرية التى تنتشر بينها جرائم الانحراف داخل الحى

الفئات العمرية التى ينتشر بينها الانحراف	العدد	٪
الشباب الأقل من ٣٠ سنة	٢٣٠	٩٧,٤٦
كبار السن أكثر من ٣٠ سنة	٦	٢,٥٤
المجموع	٢٣٦	١٠٠

الجدول التالى يوضح الأسباب أو الدوافع المؤدية لانحراف شباب الحى، نجد أنه فيما يتعلق بالمتغيرات الدافعة إلى الانحراف التى تحدث داخل مجتمع الدراسة فقد كشفت نتائج الدراسة على عدم وجود أماكن لشغل أوقات الفراغ يأتى فى مقدمة الأسباب والدواعى التى ذكرها المبحوثون وعددهم ١٧٩ وتصل نسبتهم إلى ٣٦,٣١٪، فى حين كان عدد ٩٠ من المبحوثين ونسبتهم ١٨,٢٦٪ أدلوا أن سوء الحالة المالية من الأسباب المؤدية للانحراف. وتأتى بعد ذلك البطالة كسبب للانحراف ويصل عدد المبحوثين الذى يقرون ذلك إلى٧٧ ونسبتهم ١٥,٦٢٪. أما سوء التربية فيصل عدد المبحوثين الذين أدلوا بإجاباتهم على أنه سبب للانحراف إلى ٦٤ ونسبتهم ١٢,٩٩٪، فى حين نجد أن عدد ٤٥ من المبحوثين ونسبتهم ٩,٣٢٪ يتفقون على أن رفاق السوء هم سبب لانحراف الشباب داخل الحى وأن عدد ٣٨ من المبحوثين إتفقوا على أن المشكلات الأسرية هى سبب الانحراف ونسبتهم ٧,٧١٪، وذلك ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٦): يوضح الأسباب المؤدية لإنحراف الشباب بالحى

الأسباب الدافعة للانحراف	العدد	٪
البطالة	٧٧	١٥,٦٢
عدم وجود أماكن لشغل أوقات الفراغ	١٧٩	٣٦,٣١
رفاق السوء	٤٥	٩,٣٢
سوء التربية	٦٤	١٢,٩٩
سوء الحالة المادية	٩٠	١٨,٢٦
المشكلات الأسرية	٣٨	٧,٧١
المجموع	٤٩٣	١٠٠

يوضح الجدول التالى الجزاءات الرادعة للأفراد داخل الحى حيث يظهر أن عدد ١٤٦ من المبحوثين ونسبتهم ٦١,٩٪ يؤكدون على وجود جزاءات رادعة فى الحى، فى حين نجد أن عدد ٨٩ من المبحوثين ونسبتهم ٣٧,٨٪ أجابوا بعدم جزاءات رادعة داخل الحى بينما نجد أن نسبة ٠,٥٪ لم يدلوا بإجاباتهم حول هذا الموضوع، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى:

جدول (٧): يوضح الجزاءات الرادعة للأفراد داخل الحى

وجود الجزاءات الرادعة	العدد	٪
نعم توجد جزاءات رادعة	١٤٦	٦١,٩
لا توجد جزاءات رادعة	٨٩	٣٧,٨
غير مبين	١	٠,٥
المجموع	٢٣٦	١٠٠

يوضح الجدول التالى أنواع الجزاءات الرسمية وغير الرسمية للمنحرفين داخل الحى حيث نجد أن عدد ١٥٥ من المبحوثين ونسبتهم ٦٥,٦٨٪ أجابوا بوجود جزاءات رسمية تقوم لها المؤسسات الرسمية (الشرطة). فى حين أجاب عدد ٨١ من المبحوثين ونسبتهم ٣٤,٣٢٪ بوجود جزاء إجتماعى يوقعه المجتمع بالمنحرفين داخل الحى، وذلك كما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٨): يوضح الجزاءات الرسمية وغير الرسمية للمنحرفين

الجزاءات وجهة تنفيذها	العدد	٪
جزاء اجتماعى يوقعه المجتمع	٨١	٣٤,٣٢
جزاءات رسمية تقوم بالمؤسسات الرسمية (الشرطة)	١٥٥	٦٥,٦٨
المجموع	٢٣٦	١٠٠

يتضح من الدراسة الميدانية أن غالبية أفراد العينة قد أشاروا إلى أنه لا تحدث مشاجرات داخل الأسرة ونسبتهم مرتفعة، وهناك نسبة متوسطة ترى أنه أحياناً ما تحدث مشكلات ومشاجرات داخل الأسرة، بينما هناك نسبة ضئيلة تصل إلى حوالى ترى أنه دائماً تحدث مشاجرات داخل الأسرة. كما تؤكد دراسة الحالة أن هناك نسبة مرتفعة من عينة البحث قد أشاروا إلى أنه لاتوجد بينهم وبين الجيران، بينما أشار نسبة متوسطة من أفراد العينة أنه لاتحدث مشكلات، فى حين نسبة ضئيلة ترى أنه دائماً ما تحدث مشاجرات بين الأسرة والجيران، وترى الباحثة تشكيك فى بعض النسب المشار إليها سابقاً نظراً لأن من خلال الملاحظة الميدانية أكدت على أن عربات الشرطة دائمة المرور بالمنطقة يومياً وتمر أكثر من مرتين فى اليوم الواحد لفض المنازعات بين الجيران. ومن ثم ترى الباحثة أن الجزاءات الرسمية تقوم بها المؤسسات الرسمية نظراً لإرتفاع أعداد الجرائم وعمليات الانحراف بالمنطقة.

ونجد أن الأحداث بعد ثورة ٢٠١١ أصبحت منطقة مصراته مستهدفة ونظراً لغياب الشرطة والفوضى التى تعم المنطقة ظهرت العديد من الجرائم نذكر منها على سبيل المثال:

- احراق أكثر من (٣٣) منزل بمصراته بسبب أن أصحاب العقارات أو السكن مؤيدين للنظام السابق.
- عدد المنازل المتضررة بسبب خروج أصحابها من المدينة نتيجة لأحداث القذف والعنف والجرائم البشعة وصلت غلى ٤٦٧ منزل.
- عدد المنازل التى تم الاستيلاء عليها بغير حق ١٣٢٤ منزل.
- عدد الذين تم القبض عليهم بتهمة الخيانة وتم تعذيبهم وعددهم يتراوح ما بين ٧٠- ٨٠ شخص.
- من لهم قضايا اغتصاب حوالى ٢٠- ٢٣ شخص.
- أكثر من(١٦٧) حالة تهديد بالقتل بمصراته خلال الفترة الأخيرة.
- عدد السيارات التى تم مصادرتها من الموظفين أكثر من (٣٠) حالة سيارة عامة وخاصة.
- عدد الحالات المسجلة لتفجير المنازل (١٨).

www.zangetena.com,>136375-t0pic 2012

بعد ثورة ٢٠١١ بدأ تفجير المبانى من شخصية مجهولة تحارب عودة الفارين من حرب التحرير فى مصراته. ثم هناك من ينادى بعودة الفارين ممن لم يكن لديهم إلا المقاومة أو الفرار، ومنهم من بقى وحارب نظام القذافى، ومنهم من فر وهرب، ومنهم من هو متورط فى نظام القذافى.

- ظهر نظام جديد أطلق عليه «عدالة زوروا» مصراته وقرر لهم أن يجاهدوا ضد الخونة والعائدون الذين خانوا الوطن فيرى أن مصيرهم الموت عند العودة لمصراته، وكان نشاطهم الدائم هوبيع المنازل للفارين منها وخصوصاً منطقة القوشى لمالكين آخرين ويعاد ترميمها وبناؤها بحسب زهنهم إنهم سكان غير شرفاء تركوا البلد ورحلوا.

(www.libyaouths.com>sep23,2011- 5posts-4 Authors)

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة المسحية لعينة الدراسة الميدانية : بالنسبة للإجابة على السؤال الأول:

- جاءت نتائج الدراسة فى اتفاقها مع دراسة د. محمد عبده محجوب عن المجتمع الليبى فى أنهم ما زالوا يستخدمون القانون العرفى فى حل المنازعات واللجوء إلى كبار السن، بينما اختلفت الدراسة فى تواجد القانون الوضعى الآن بالمجتمع الليبى والذى يقوم بفض المنازعات فى قضايا القتل والاغتصاب والدعارة والإتجار بالمخدرات.

-جاءت نتائج الدراسة لا تتفق مع دراسة محمود القزاز فى أن كبار السن ما زال لهم تأثير قوى فى تحقيق التماسك الاجتماعى داخل منطقة القوشى.

-كما أوضحت النتائج اتفاق هذه الدراسة مع دراسة عبد الله عبد السلام فى أن التيارات الوافدة من الثقافات القادمة لها أكبر الأثر فى إنتشار الجريمة والانحراف بمنطقة القوشى والتى تمثل من أخطر المشكلات التى يواجهها المجتمع اليوم

- جاءت نتائج الدراسة المسحية للعينة أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين حدوث الجريمة والانحراف وانخفاض العائد الاقتصادى تصل إلى نسبة عالية حوالى ٧٥٪، بينما نجد نسبة متوسطة تصل إلى ٢٥٪ من المتعلمين ذوى المؤهل العلمى تقل نسبة الانحراف لديه، بينما ما يقرب من ٢٪ لم يدلوا بإيجابات بالسلب أو الإيجاب عن الجرائم وأنواعها .

- جاءت نتيجة السؤال الثانى عن الفئة الأكثر انتشاراً فى الجريمة والانحراف داخل الحى بالنسبة للجنس وجد أن نسبة الشباب المنحرفين تمثل أعلى نسبة قد تتعدى ٩٥٪ من أجمالى سكان القوشى، بينما نسبة كبار السن قد لا تذكر مقارنة بالشباب وتصل ٢٪ من إجمالى السكان، ونسبة الجرائم والانحراف بالنسبة للفتيات لا تتعدى ٣٪ .كما نجد أن الجرائم الأكثر انتشاراً بالمنطقة المشاجرات بين الجيران والسرقات تصل إلى ٧٠٪.

- تشير الدراسة إلى أن سوء الحالة المادية وعدم وجود أماكن للترفيه تعد أقوى الأسباب الدافعة لانحراف الشباب بنسبة ٦١٪ فى حين تقل النسبة لتصل إلى ٤,٥٪ ممن لديهم حرمان يدفعهم للانحراف، بينما نجد أن هناك نسبة من السباب أسباب انحرافهم رفاق السوء ونسبتهم تصل إلى ١٦٪

- جاءت النتيجة التابعة للسؤال الثانى أن تقل نسبة الجريمة والانحراف خصوصاً لدى الموظفين بحيث تصل إلى ٥٪، بينما تقل النسبة بين المتعلمين، فى حين أشارأن هناك نسبة متوسطة تقوم بحل المنازعات بالتراضى وتصل إلى ٢٠٪، ونسبة أخرى لا تفضل المشاجرات غير ميبن عنها تصل ٥٪ .

- جاءت نتيجة السؤال الثالث عن دور القانون العرفى والشرطة وجد أنه توجد جزاءات رادعة لمرتكبى الجرائم تصل إلى ٦١٪، بينما لا توجد جزاءات رادعة بنسبة ٣٧,٨٪، بينما غير مبين عن وجود جزاءات بنسبة ٠,٥٪، كما نجد أن هناك نسبة تفضل حل المنازعات عن طريق كبار السن بينما وتصل إلى ١٩,٩٪، بينما يفضل البعض الآخر الحل الشخصى وتصل إلى ٦,٢٦٪، بينما يفضل البعض الآخر باللجوء إلى الشرطة وتصل النسبة إلى ٤٠٪.

ويتضح من ذلك أن هناك فروق بين المستوى التعليمى والحالة المادية، والبطالة، العاطلين، وظاهرة الجريمة والانحراف بمنطقة القوشى.

النتائج والتوصيات العامة للدراسة:-

أولاً: - نتائج الدراسة:

- أكدت الدراسة أن الأسباب المؤدية للجريمة والانحراف متعددة تتمثل فى (رفاق السوء – البطالة– سوء التربية– سوء الحالة الاجتماعية المرتبطة بالجانب المادى وعدم وجود أماكن ترفيهية لشغل وقت الفراغ.

- أكدت الدراسة أن أكثر الجرائم انتشاراً داخل المنطقة تتمثل فى المشاجرات والسرقة وأحيانا حوادث القتل .

- أوضحت الدراسة أن بقاء المراهق خارج المنزل أطول فترة ممكنة يدفعه للإنحراف واكتساب سلوكيات غير سوية.

- أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أكثر فئات العمر التى ينتشر فيها الانحراف داخل الحى تتراوح ما بين سن ٢٠ إلى ٣٠ سنة، وتمثل تلك المرحلة الحرجة لسن الشباب والمراهق .

- كشفت الدراسة على أن فض المنازعات فى حى القوشى يتم فى الغالب ودياً بين الأسر، وإذا تعذر الأمر فهم يلجأون أولاً: إلى كبار السن للحكم بينهم. وثانياً: يلجأون إلى الشرطة خصوصاً فى حالات القتل.

- كشفت الدراسة أن ما يتعرض له المجتمع من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية ساعد بشكل كبير فى انتشار الكثير من المشكلات والقضايا داخل الحى نتيجة لإنخفاض المستوى الاقتصاى وانتشار الفقر.

- أكدت الدراسة أن المشاجرات بين أفراد الأسرة تكون نتيجة لغياب رب الأسرة الدائم، وأيضاً لزيادة حجم الأسرة وعدم اشباع احتياجاتهم لسوء الأحوال الاقتصادية.

- أشارت الدراسة إلى وجود مشاكل بين الأسر والجيران نتيجة لطبيعة الأوضاع السكنية الصعبة، بسبب ضيق المساحة بين الشقق وعدم الصيانة الدائمة، وعدم مراعاة حقوق الجار مما يؤثر على سوء العلاقة بين الجيران بعضهم البعض.

- أكدت عينة الدراسة أن الغلبية العظمى من كبار السن لا يفضلون التغيرات التى تحدث فى المجتمع، والتمسك بالعادات القديمة التى يرون أنها تحافظ على كيان المجتمع وتماسكه داخل الجماعة القرابية.

- كشفت الدراسة أن الغالبية العظمى من الشباب يفضلون الزواج من المرأة المتعلمة رغبة فى المساعدة المادية داخل المنزل.

– كشفت الدراسة أن الإلتجاء لحل المشاكل البسيطة داخل المنطقة يتم حلها من خلال كبار السن أو بالتصرف الشخصى، وإما اللجوء للشرطة فى حالة عدم تراضى الطرفين.

– أكدت الدراسة أن نسبة مرتفعة من المنحرفين يستخدمون الأسلحة البيضاء فى تهديد الجيران والمناطق المجاورة لهم ونسبتهم ٨٥٪، وهناك نسبة ضئيلة ترى عدم استعمال الأسلحة البيضاء وتصل نسبتهم ٤١,١٪، بينما هناك نسبة ضئيلة ليس لها رأى فى ذلك ونسبتهم لا تتعدى ٠,٥٪.

– تشير الدراسة أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة أشاروا إلى أنه لا تحدث مشاجرات داخل الأسرة وتصل نسبتهم إلى ٧٣٪، وهناك نسبة متوسطة تصل إلى ٤,٥٪ من أفراد عينة الدراسة ترى حدوث مشكلات داخل الأسرة، وهناك نسبة ضئيلة تصل إلى ٣٪ لا ترى وجود مشاجرات بين أفراد الأسرة.

– يؤكد التحليل الإحصائى على أن نسبة الشباب الذكور الغير متعلمين المرتكبين للجرائم نسبتهم مرتفعة تصل إلى ٣٤٪ بالنسبة لمنطقة القوشى، وأن نسبة ضئيلة ترى أن الانحراف نتيجة لتدنى الحالة الإقتصادية والشعور بالحرمان وتصل نسبتهم حوالى ٢٠٪، وهناك نسبة ضئيلة ترى أن التنشئة الاجتماعية ورفاق السوء هما احدى الدوافع المؤدية للانحراف وتصل نسبتهم حوالى ٥٪.

– تؤكد الدراسة على أن هناك نسبة منخفضة من الجرائم تقوم بها الفتيات فى عملية الانحراف.

– يؤكد التحليل الإحصائى على أن العاملين فى مجال الحكومة أو القطاع الخاص ليس لديهم وقت للمشجرات أو الانحراف، نظراً للعمل الدائم والمستمر للحصول على لقمة العيش وكانت نسبتهم مرتفعة وتصل إلى ٤٠٪، بينما ترى نسبة متوسطة أن الجريمة والانحراف للعاملين لا تكاد تذكر نظراً للإنشغال الدائم بالعمل وتصل إلى حوالى ٢٠٥، بينما ترى فئة أخرى ونسبتها ضئيلة جداًغير مبينة أنه لا يوجد انحراف وتصل نسبتهم غلى ٠٥٪.

ثانياً:– فى ضوء النتائج السابقة نتوصل إلى بعض التوصيات التالية:

– توصى الدراسة بضرورة وجود مؤسسات اجتماعية وخدمية للشباب المراهقين لإشباع احتياجاتهم النفسية من خلال إقامة ندوات دينية – ثقافية – عن طريق المشايخ من كبار السن داخل الحى لتقديم التوعية الدينية التى تتفق مع عادات وتقاليد المجتمع.

– توصى الدراسة بضرورة شغل أوقات فراغ الشباب من خلال توفر أندية لممارسة هواياتهم سواع تعليمهم أعمال حرفية متنوعة، وأيضاً تقديم صندوق معونة مادية للمحتاجين حتى يقبلوا على الذهاب لتلك النوادى للقضاء على البطالة وشغل الفراغ.

– توصى الدراسة بالتركيز على توفر وتواجد مراكز ثقافية داخل الحى لرعاية الشباب حتى يكون لديهم الوعى فى تجنب خطورة المشكلات التى تحدث، وما ينتج عنها من دمار للمستقبل.

– توصى الدراسة بضرورة مشاركة الشباب فى الكثير من الأمور لحل المشكلات وفتح لغة الحوار بينهم، والمشاركة فى اتخاذ القرارت المصيرية والمناسبة بأسلوب علمى ومنطقى.

– من خلال رؤية المظهر العام للعمارات داخل الحى توصى الدراسة بضرورة تقسيم الوحدات السكنية إلى مجموعات كل مجموعة تكون لها رابطة تختار كبار السن وذوى النفوذ لحل مشكلاتهم كى لا يتقلص دورهم ويشعرون بخيبة أمل .

– توصى الدراسة بضرورة الإهتمام بآراء كبار السن داخل الحى والأخذ برأيهم بعين الاعتبار.

–توصى الدراسة بتخصيص باحثين من أفراد المجتمع على دراية كافية بالعادات والتقاليد بالحى، لإقناع كبار السن بأهمية التغيرات التى تحدث فى المجتمع بما يتناسب مع أفكارهم لتوعيتهم بمدى أهمية التغيير لما له من منافع ايجابية على المجتمع.

– توصى الدراسة بضرورة حل المشكلات الدائمة والتى تحدث بالحى من خلال تشكيل دوريات للشرطة مستمرة يومياً للحد من المنازعات والمشاجرات، وتشديد حركة الأمن داخل نطاق الحى بأكمله.

– توصى الدراسة بأهمية اشتراك أفراد الحى كجماعة فى شركة ليبية للتأمين لأنها تقدم خدمات عديدة مثل حماية الأرواح والممتلكات مقابل رسوم رمزية لا تذكر.

– توصى الدراسة بضرورة وضع قوانين صارمة لمن يحمل السلاح الأبيض دون وجه حق.

– ضرورة وضع قانون لحماية الشباب من الانحراف ينص على إعانة الشباب من الخريجين الذين لا يجدون فرص عمل للقضاء على الانحراف.

– توصى الدراسة بضرورة تشغيل الفتيات فى أعمال الحياكة وغيرها من الأشغال التى تدر عليهن بعائد مادى يفى باحتياجاتهن للبعد عن الإرهاب الفكرى الذى يؤدى بهن إلى الانحراف.

– توصى الدراسة بضرورة متابعة الأسرة للأبناء فى استخدامهم للتكنولوجيا الحديثة خصوصاً الإنترنت، واختيار البرامج المناسبة لكل فئة عمرية.

– يجب استخدام النت لدى الشباب فى الاتجاه الإيجابى وليس السلبى المؤدى إلى السلوك الانحرافى.

المراجع:

- احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٥.
- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى: مدخل لدراسة المجتمع، ط ٤، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٥.
- أيمن مزاهرة وآخرون،علم اجتماع الصحة، ط١، دار البازورى العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- الوحيشى أحمد بيرى، الأسرة والزواج، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٨.
- حسن على عبد الله الشيخى، اللامعيارية « الأنومى» ومفهوم الذات والسلوك الانحرافى لدى المنحرفين وغير المنحرفين: بحث مكمل لرسالة الماجستير فى العلوم الاجتماعية، إشراف عبد الحفيظ سعيد مقدم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا – قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٣.
- سامية حسن الساعاتى، جرائم النساء، المركز العلمى للدراسات الأمنية والتدريب، الأنجلو المصرية، ١٩٨٢.
- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن فى المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢.
- سلوى على سليم، الإسلام والضبط الاجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥.
- سيد محمد سادتى الشنقيطى، الثقافة الإسلامية، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٧٨.
- عبد الرحمن العيسوى، الإسلام والتنمية البشرية، دار النهضة العربية للطباعة، الاسكندرية، ط١، ١٩٩٦.
- عبد العزيز فكرة، أساليب الضبط فى المؤسسة التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى،٢٠٠٩.
- عبد الله عبد السلام على خميسى، اللغة ونسق الضبط الاجتماعى: بحث فى الأنثروبولوجيا اللغوية، رسالة ماجستير، إشراف فاروق مصطفى اسماعيل، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب ١٩٨٥.
- عبد الله الهمالى، «التحديث الاجتماعى: معالمه ونماذج تطبيقاته»، الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٨٦.

- عبيد حويزي الدوسري، رسالة ماجستيربعنوان «أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية»، جامعة مؤتة، إشراف الأستاذ الدكتور عباطه التوايهه، ٢٠٠٩.
- فادية فؤاد حميدو، البنائية عند ليفى ستروس، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،٢٠١١.
- محمد الجوهرى، علياء شكرى وأخرون، الطفل والتنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٩١.
- محمد عباس ابراهيم، الثقافات الفرعية: دراسة أنثروبولوجية للجماعات النوبية بمدينة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠.
- ----------، التحديث والتغير: دراسة فى مكونات القيم الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١.
- محمد عبده محجوب، مقدمة فى الاتجاه السوسيوأنثروبولوجى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ط ٢، ١٩٨١.
- ---------- ، طرق ومناهج البحث السوسيوأنثروبولوجى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١.
- ----------، أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقرابة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ٢٠١١.
- ----------، أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،الاسكندرية،١٩٧٦.
- ----------، النظم السياسية البدائية والقبلية: دراسة أنثروبولوجية حقلية فى المجتمعات العربية الأفريقية، دارالمعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١.
- محمود أحمد القزاز، السحر والضبط الاجتماعى من منظور الأنثروبولوجيا الثقافية، رسالة ماجستير، اشراف فاروق مصطفى اسماعيل، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٨.

تقارير منشورة:

- الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة المصرية العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان، المؤشرات الديموجرافية، ٢٠٠٦.
- تقرير اللجنة الشعبية العامة للأمن الاجتماعى، اعداد الفريق الإعلامى بالقطاع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٥.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Aguirre, Benigno E., 2002, Social Control in Cuba, Latin American Politics and Society, The H.W. Wilson Company.

- Awunghe Achu, Ayuk& Uyang, Emeka .,2013,(ed.), Traditional Methods of Crime Control and Community Security in Odukpani Local Government Area of Cross River State – Nigeria; IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS),Volume 14,.

- Barbalet, J.M., 1998, Emotion, Social Theory, and Social Structure: A Macrosociological Approach, Cambridge University press,uk..

- Blume, Lawrence, 2002, Stigma and Social Control, Cornell University Press, N.Y.

- Boehm, Christophe., 2002 Conflict and the Evolution of Social Control, Journal of Consciousness Studies, Imprint Academic, Blume, Lawrence, Stigma and Social Control, Cornell University Press, N0.1-2, N.Y.

- Botlhdiba.A & M. Ma'rtif al-Dawaltbt,1998, The Different Aspect of Islamic Culture:The Individul & Society In Islamic, Edit by Emel Dogramaci , A Universal Relgion & Inter- Commuinty Relations, M., UNESCO Publishing, France.

- Boudreau, Kelly,2005, Role Theory: The Line Between Roles as Design, Conference: Changing Views – Worlds in Play.,alcor. concordia.ca.

- Chafetz, Janet, 2006, Handbook of the Sociology of Gender, Edit by Stockard, Jean, Gender Socialization ,Springer, USA.

- Cohen, Stanley. 2005, Visions of Social Control Crime, Punishment and Classification, BlackweU Publishers Ltd,usa.

- Dorling, Danny& Edits., 2008, Criminal obsessions: Why harm matters more than crime, Simon Pemberton, UK.

- Hagan, John& McCarthy, Bill&Holly Foster., 2002, A Gendered Theory of Delinquency and Despair in the Life Course, Scandinavian Sociological Association, USA, vol.45.

- Janowitz, Morris. 1975, Sociological Theory and Social Control, : American Journal of Sociology, The University of Chicago Press, , Vol. 81, No. 1 (Jul., 1975).

- Kramer, Ronald C, 1985,"Defining the Concept of Crime: A Humanistic Perspective," The Journal of Sociology & Social Welfare: Vol. 12: Iss. 3, Article 4.

- Mengesha, Semalegne Kendie., 2009, A TEXT FOR THE SOCIOLOGY OF DEVIANCE, A TEXT FOR THE SOCIOLOGY OF DEVIANCE.

- Merton, Robert K., 1968, Social Theory and Social Structure, Macmillan Publishing., Inc., N. Y.

- O'Reilly, Charles A. & Chatman, Jennifer A.,1996, CULTURE AS SOCIAL CONTROL: CORPORATIONS, CULTS, AND COMMITMENT, Research in Organizational Behavior, JAI Press Inc. Volume 18..

- Serajzadeh, Seyed Hussein., 2002, ISLAM AND CRIME THE MORAL COMMUNITY of MUSLIMS, Journal of Arabic and Islamic Studies 4.

- Stack, Steven& Wasserman, Ira, & Roger, kern, Adult Social Bonds and Use of Internet Pornography SOCIAL SCIENCE QUARTERLY, Volume 85, Number 1, March.

- Taylor & Group, Francis., 2011, Political Science Theories of Crime and Delinquency, Journal of Human Behavior in the Social Environment, Routledge,.

- Zhao Ruohui, Cao, Liqun,2010,Social Change and Anomie: A Cross-National Study, The University of North Carolina Press, Volume 88, Number 3.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

- https://en.wikipedia.org/wiki/Social_control.

- https://ar.m.wikipedia.org>wiki loves Africa.

- www.afrigatenews.net>content May.
- www.afrigatenews.net>content May.
- www.sociology.org.uk/devtsubc, Chris.Livesey, Deviance and Social Control, Subcultural Theories, Unit M6, p.4.
- Deviance and Social Control, 2013 Pearson Education, Inc. All rights reserved. Instructor's Manual for Henslin, Essentials of Sociology, p.4.
- www.academiworld.com>.
- www.libyaakhbar.com>.

ملاحق الدراسة

شكل (١): صورة توضح الموقع الجغرافى لليبيا والمدن الساحلية المطلة على البحر ومدينة مصراته

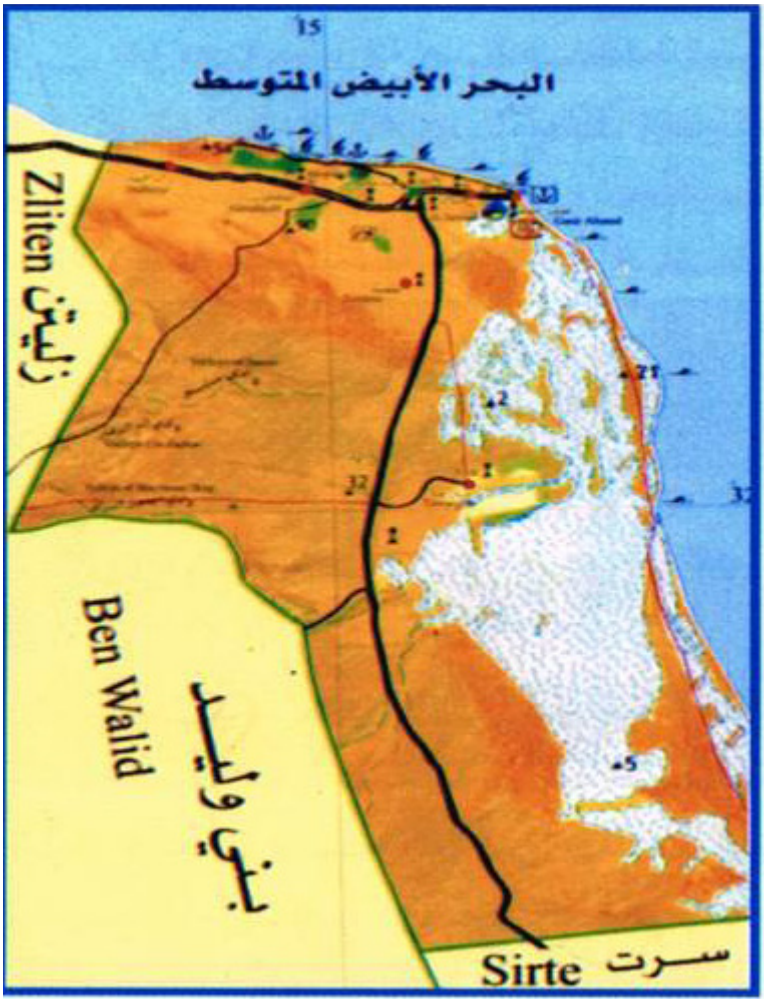

شكل (٢): تشير الصورة إلى الموقع الجغرافى لشعبية مصراته

شكل (٣): يوضح الشكل العام للمبانى بمنطقة القوشى وتدهور حالة المنازل والشوارع نتيجة تراكم مخلفات الصرف الصحى، مما يتسبب فى انتشار بعض الأمراض لتسرب مياه الصرف الصحى أمام المنازل وفى الأذقة الدخلية وسقوط جدران بعض الأبنية من الأسفل، مما قد يتسبب فى انهيار بعض العقارات نتيجة للإهمال الدائم والمستمر.

شكل (٤): يشير إلى أن الوحدة السكنية بالمنطقة لا تفى باحتياجات عدد أفراد الأسر بالقوشى ولجوء الأسر لسد البالكونات لتفى باحتياجاتهم.